ISSN: 3006-7812 (Print)
Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online)
RJPS
مجلة الرافدين للعلوم السياسية
Al-Rafidain Journal of Political Science

Full Name:
Star Jabbar Ali
Academic Rank:
Prof. Dr.
Institutional Affiliation:
University of Baghdad
Center for Strategic and International Studies
* *Corresponding author E-mail*:
sattar.jabbar@cis.uobaghdad.edu.iq

***Keywords*:**
Political Parties
National Congress Party
India

ARTICLE INFO
Article history:

Received:	**2 Nov 2023**
Received in revised form:	**27 Nov 2023**
Accepted:	**31 Dec 2023**
Final Proofreading	**17 Apr 2024**
Available online	

E-mail:
Rafjourpolsc@uomosul.edu.iq

| Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) | Al-Rafidain Journal of Political Science (RJPS) |

Political parties in India

Abstract:

The party phenomenon in Asia goes back to the historical heritage of Asian societies on the one hand, and to the effects of the colonial presence in those societies on the other hand. The interaction between sect leaders and the employee class led to the emergence of skills in aspects related to party organization and party strategy. Party life in The Indian subcontinent began many decades before independence, as there was a well-established history of local elections dating back to the 1840s and 1850s, and various groups and blocs had begun to compete in those elections and may have actually begun to form political parties, but the traditions that were associated with those Beginnings in local government were pushed aside by subsequent nationalist movements.

There are those who believe that the early modern political groups in South Asia can be characterized more as interest groups rather than political parties. The Indian National Congress and other organizations began small and narrowly based on interest groups mainly concerned with the interests of a small, Western middle class. The establishment of the National Congress Party was to represent the political vessel for all Indian intellectuals and politicians, but the superiority of the Hindu majority in it and the ideological composition of the party made it far from the direct demands and interests of the various sectors of Indian society at that time. The Congress was a gathering of English-speaking intellectuals.

© 2024 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

الأحزاب السياسية في الهند

أ.د. ستار جبار علاي / جامِعة بغداد / مركز الدِراسات الاستراتيجية والدولية / بغداد– العِراق

المُلخص:

تعود الظاهِرة الحزبية في آسيا بجذورها إلى التُراث التاريخي للمُجتمعات الآسيوية مِن ناحية، والى تأثيرات الوجود الاستعماري في تِلك المُجتمعات مِن ناحية أخرى. فقد أدى التفاعُل بين قيادات الطوائف، وبين طبقة الموظفين إلى بروز مهارات في النواحي المُرتبطة بالتنظيم الحزبي والاستراتيجية الحزبية. وكانت الحياة الحزبية في شُبه القارة الهندية. قد بدأت قبل الاستقلال بعقود عديدة، إذ كان هُناك تاريخ راسخ للانتخابات

المحلية يعود إلى أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر وكانت جماعات وتكتُلات مُختلفة قد بدأت في التنافُس في تِلك الانتخابات بل ورُبما بدأت بالفعل في تكوين أَحزاب سياسية، ولكن التقاليد التي ارتبطت بتلك البدايات في الحكمُ المحلي، نحيت جانباً بفعل الحركات القومية التالية.

وهُناك من يرى ان المجموعات السياسية الحديثة المُبكِرة في جنوب آسيا يمكن ان تُميز أَكثر بكونها جماعات مصلحة أَكثر مِنها أَحزاب سياسية. فالمؤتمر الوطني الهندي وغيره من التنظيمات بدأت صغيرة وبشكلٍ ضيق استناداً لمجموعات مصالح أَساساً مُهتمة بمصالح طبقة وسطى ذات طابع غربي صغيرة. وكان تأَسيس حزب المؤَتمر الوطني، ليُمثل الوِعاء السياسي لجميع مُثقفي وسياسي الهند، الا ان تفوق الأَغلبية الهندوسية فيه، والتكوين الايديولوجي للحزب جعلهُ بعيداً عن المطالب والمصالح المُباشِرة للقطاعات المُختلفة مِن المُجتمع الهندي في ذلك الوقت، وكان المؤتمر تجمُعاً للمُثقفين المُتحدثين بالانكليزية.

الكلمات المفتاحية: الأَحزاب السياسية، الهند، حزب المؤَتمر الوطني.

المُقدِمة:

تعد منطقة جنوب آسيا بحق شُبه قارة، وهي الأَوسع في مساحتها وسكانها، وتتميز بموقعها الجغرافي وتعاظُم مشاكلها. وتتألف شبه القارة من الهند وباكستان، وبنغلاديش وسريلانكا ودول الهملايا المعروفة في الشمال وهي النيبال وبوتان وسكيم والاف الاميال الساقطة التي تُقسم المُحيط الهندي وتقدم الاراضي الشاسعة في جنوب آسيا بصورتين. الصورة الأقدم في الاقليم– الفيلة والافاعي والمهراجات، والنظامات، والروحانيات، وقمع سولا، واللاعنف وغاندي وعدم المُلامسة والبراهمة–وقد استبدلت بسرعة بصور جديدة– الاشتراكية وعدم الانحياز، وعدم الاستقرار والعنف، ونهرو والتخطيط، والجنرالات والدكتاتوريات العسكرية، وفوق كل ذلك الفقر والتخلف.[١] وسوف نتناول هذا الموضوع كالآتي:

المبحث الأَول: بدايات الحياة السياسية:

تعود الظاهرة الحزبية في آسيا بجذورها الى التراث التاريخي للمجتمعات الآسيوية من ناحية، والى تأثيرات الوجود الاستعماري في تلك المجتمعات من ناحية أخرى. فقد أدى التفاعل بين قيادات الطوائف، وبين طبقة الموظفين الى بروز مهارات في النواحي المرتبطة بالتنظيم الحزبي والاستراتيجية الحزبية. وكانت الحياة الحزبية في شبه القارة الهندية. قد بدأت قبل الاستقلال بعقود عديدة، إذ كان هناك تاريخ راسخ للانتخابات المحلية يعود الى أربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر وكانت جماعات وتكتلات مختلفة قد بدأت في التنافس في تلك الانتخابات بل وربما بدأت بالفعل في تكوين أحزاب سياسية، ولكن التقاليد التي ارتبطت بتلك البدايات في الحكم المحلي، نحيت جانباً بفعل الحركات القومية التالية.

وكانت هناك عقبات وضعها المجتمع الهندي في سبيل التطور التجاري قبل مجيء الاوروبيين، وهي عدم ضمان الملكية، والحواجز التي تحول دون تراكمها، وإعطاء اهمية للتباهي الذي يتسم بالترف، ونظام الطوائف. ولم يكن مقدراً للتجارة المحلية ان تكون ذلك المذيب الذي يقضي على المجتمع التقليدي. وربما نُرجع غياب الثورة التجارية والصناعية الى الاحتلال البريطاني، وقضائه على صناعات النسيج اليدوية،

وموقفه المتحفظ تجاه المصالح التجارية التي قد تتضارب مع مصالحها. فالصناعات المحلية، وخاصة القطن والجوت، تزايدت اهميتها مع اقتراب القرن التاسع عشر من نهايته، وكان لدى الهند طبقة تجارية وصناعية مميزة من النوع الحديث، كما كانت لديها طبقة مهنية أثبتت وجودها. الا ان هذه الدوائر ظهر فيها الشك أول ما ظهر بشأن فوائد الارتباط ببريطانيا. وكانت المصالح التجارية في انكلترا في الجزء الأخير من القرن التاسع تخشى منافسة نظيراتها المحلية في الهند. وشعر التجار الهنود ان التجارة الحرة قضت على احتمالات النمو. ومن ثم حدث انقسام بين النخبة الهندية المالكة للأراضي التي كان افرادها المستفيدين الاساسيين من الحكم البريطاني بعد عام ١٨٥٧، والطبقات التجارية التي شعرت بأن الارتباط ببريطانيا يقيدها. وظل هذا الانقسام حتى الاستقلال[٢].

المطلب الأول: تأسيس حزب المؤتمر الوطني الهندي:

هناك من يرى ان المجموعات السياسية الحديثة المبكرة في جنوب آسيا يمكن ان تميز اكثر بكونها جماعات مصلحة اكثر منها احزاب سياسية. فالمؤتمر الوطني الهندي وغيره من التنظيمات بدأت صغيرة وبشكل ضيق استناداً لمجموعات مصالح اساساً مهتمة بمصالح طبقة وسطى ذات طابع غربي صغيرة. وهذه الطبقة خرجت من نظام الجامعات الذي قدمته بريطانيا في عام ١٨٥٦. وبدأت النخبة بالظهور وتواصلت مصالحهم المشتركة وشاركت افكارها من خلال تنامي صحف اللغة الانكليزية. وبحلول عام ١٨٨٥ تجمعت الروابط المختلفة معا في بومباي لتشكيل المؤتمر الوطني الهندي. وحدد هدفه في محاولة التأثير في الحكومة ضمن الدستور القائم[٣] فقد ظهرت بوادر التحرك في شبه القارة الهندية بحلول عام ١٨٨٤، وكان هناك اشارات لاستعداد لعمل يتجاوز الاقاليم ذاتها، ولعب الن اوكتافيان هيوم[*] دوراً مهماً في اقامة روابط مع القادة والتنظيمات الهندية في عموم البلاد، نتيجة انغماسه في النشاطات الوطنية، وكان ابرز مظاهر التحرك السياسي هو تأسيس حزب سياسي في الهند، فقد كان هيوم صاحب فكرة تشكيل حزب سياسي هندي وعقدت جلسة المؤتمر الاولى في كانون الاول(ديسمبر) العام ١٨٨٥، في بومباي، وقرر هيوم ومساعديه دعوة الاجتماع بالمؤتمر الوطني الهندي الذي اجتمع في ٢٨–٣٠ كانون الاول(ديسمبر) ١٨٨٥، في بومباي وحضره ٧٢ شخصاً من مختلف اجزاء الهند وترأسه بونيرجي[**][٤].

تألف حزب المؤتمر في بداية تشكيله من نخبة منتقاة من رجال الفئات العليا والمتعلمة من الهنود، وحرص الحزب على ان يكون حزباً ممثلاً لكل القوميات والديانات، مؤكداً انه ليس هندوسياً في اهدافه وسياسته، بالرغم من ان جميع مؤسسيه كانوا من الهندوس، حيث تحاشى المسلمون العمل فيه في بداياته الاولى[٥] وكان هذا اول مظاهر الضعف في حزب المؤتمر في قيادته للحركة الوطنية، الى جانب تحرك بعض الزعماء المسلمين ضد الحزب واهدافه. وتلخصت اهداف حزب المؤتمر بما يأتي[٦]:

١. تعزيز الألفة والمودة بين كل العاملين في خدمة القضية الوطنية .
٢. تعزيز المشاعر الوطنية واستئصال الاحقاد العنصرية والاقليمية والطائفية .
٣. مناقشة القضايا الاجتماعية التي تهم البلاد .

٤. صياغة القرارات وتحديد اسلوب العمل الذي يتلائم مع القضايا المطروحة سنوياً.

كان تأسيس حزب المؤتمر الوطني، ليمثل الوعاء السياسي لجميع مثقفي وسياسي الهند، الا ان تفوق الاغلبية الهندوسية فيه، والتكوين الايديولوجي للحزب جعله بعيداً عن المطالب والمصالح المباشرة للقطاعات المختلفة من المجتمع الهندي في ذلك الوقت[٧] وكان المؤتمر تجمعاً للمثقفين المتحدثين بالإنكليزية. فضلا عن الصلة الوثيقة بين المؤتمر والمصالح التجارية التي لها تأثير مهم في تحديد موقفه، مع انه كان هناك فترات قصيرة نجحت فيه قوى اخرى في دفعه الى الخلفية، والملاحظ من طبيعة اهداف المؤتمر وما اتخذه من قرارات لاحقة، ان اهتمامات الحزب كانت محصورة في القضايا الادارية، وبالرغم من التوسع في طبيعة قرارات الحزب في الدورات اللاحقة لتشمل اشتراك الهنود في الادارة، وتخفيض الضرائب وحماية المصالح الهندية في الخارج، الا انها توجهات تعكس الطابع الاصلاحي للفئات الموجهة لسياسة الحزب وتأثرهم واعجابهم بالافكار والمؤسسات الديمقراطية الغربية .وقد ادت طبيعة تكوين حزب المؤتمر واتجاهات النخبة السياسية في داخله الى ظهور تيارين فيه هما[٨] :

التيار الليبرالي: وكان يمثل الفئات الوسطى وكبار ملاك الارض، وقد عمل هذا التيار على الاكتفاء بانتقاد السياسة الاستعمارية البريطانية، والمطالبة بتوسيع الحقوق الممنوحة للشعب الهندي في الادارات المحلية وادخال اصلاحات في مجال الخدمات العامة.

التيار الثوري: وبرز مع مطلع القرن العشرين واستمر حتى الحرب العالمية الاولى والذي اخذ منحاً آخر داخل الحزب ، فكان يمثل بعض الفئات الوطنية المثقفة الشابة التي تسربت الى داخل صفوفه بأفكارها التقدمية وبعض الصناعيين الوطنيين، وعملت تدريجياً على تحويل الحزب الى حزب اكثر فاعلية واكثر جدية وصلابة في مطاليبه المتضمنة مقاومة الاحتلال البريطاني ونيل الاستقلال والسيادة الوطنية في عموم الهند.

ولهذا اخذت الادارة البريطانية تنظر الى حزب المؤتمر وتوجهاته بشيء من الشك والريبة وعملت منذ وقت مبكر على وضع العراقيل في طريق تقدمه. فقد لجأت الى منع موظفي الحكومة من حضور جلسات الحزب في العام ١٨٩٠ وكررت ذلك في العام ١٨٩٤[٩].

المطلب الثاني: تطور سياسات حزب المؤتمر الوطني:

في بداية القرن العشرين برزت الدعوة لاحياء عز الهند التليد ومجدها الغابر وماضيها المجيد وقام حزب "الاريا سماج" يدعو الى الاصلاح على اساس العقيدة الهندوسية، ونظر المسلمون إلى هذه الحركة بعين الريبة والعداء، فقد اكد الحزب على تقديس ارض الهند وتقاليدها وآلهتها والمناداة بتطهير الارض من الاجانب والقصد ليس الانكليز فقط بل والمسلمين وشمل الخوف من عودة الحكم البراهمي بعض الطوائف الاخرى كالطبقة السفلى المنبوذة من الهندوس التي تمتعت في ظل البريطانيين ببعض الفوائد التي يحرمها منها البراهمة الهندوس اتباعاً لكتبهم المقدسة[١٠].

وبدأ الانتقاد الموجه للسياسة البريطانية يظهر بين اعضاء المؤتمر انفسهم ، فقد تزايد عدد الشباب الهندي المثقف الذي درس في بريطانية، وترافق كل هذا مع تدهور الاوضاع الاقتصادية الذي انعكس في ارتفاع

الاسعار وتزايد البطالة وحالات المجاعة وسوء الادارة البريطانية[١١] .

ثم لجأت بريطانية الى تأليب الوضع الداخلي بين المسلمين والهندوس والعمل على عرقلة مسيرة الحركة الوطنية، فأصدرت حكومة الهند قراراً في العام ١٩٠٥ بتقسيم البنغال على اساس طائفي[١٢] وكان القرار ابرز تحرك بريطاني في هذه المرحلة لأثارة المشكلة الطائفية. وأصبح قرار التقسيم مصدراً مهماً للخلاف الشديد بين الهندوس والمسلمين، وبرز كمحاولة لشق وحدة الصف الوطني، ومحاولة تربية قوة اسلامية في شرق البنغال يرجى ان تكبح تلك القوة المتزايدة في زمرة المتعلمين البراهميين[١٣]

وقف حزب المؤتمر وقفة عنيدة ضد التقسيم لما فيه من اخطار على مستقبل الهند كما يراه ويرسمه، وحتى المسلمون في حزب المؤتمر كانوا ضد هذا التقسيم وابرزهم محمد علي جناح[*] الذي كان من اشد المتحمسين ضد التقسيم، واخذ بونيرجي يحرك الهنود وينبههم الى ان التقسيم تدنيس للوطن واساءة الى تاريخه ولغته وتقاليده[١٤] ومن هنا نجد ان قرار التقسيم كان فرصة لإيضاح النوايا الحقيقية للوطنيين الهندوس الذين يتجاهلون حقيقة وجود المسلمين وكيانهم ولغتهم وشخصيتهم.وتوضح ذلك اكثر عندما تزعم تيلاك[*] حركة وطنية عنيفة تسعى الى استلهام ماضي الهند التاريخي. وكان هذا التحول في جزء منه رداً على الاحباط المنتشر في مقاربة المؤتمر للالتماسات المؤدبة وغير الفعالة. وفي عام ١٩٠٦، وبتأثير من تيلاك، تبنى المؤتمر هدف السوراج، ويعني نظام الحكم الذي يتم الحصول عليه في المستعمرات البريطانية المتمتعة بالحكم الذاتي[١٥] وكل ذلك دفع المسلمين الى تأسيس حزب الرابطة الاسلامية عام ١٩٠٦، ليمثّل النخبة الاسلامية من المثقفين والملاك والصناعيين، وتميزت العقود اللاحقة بالمنافسة السياسية بين الحزبين.

وبحلول نهاية عام ١٩١٢، كانت الهند كئيبة من وجهة النظر السياسية، فقد سجن الزعيم الوطني تيلاك وهدأت البنغال بعد إلغاء تقسيمها واستمر حزب المؤتمر في نفس مساره بدون أي تجديد او تغيير في نشاطه، وهذا ما يعبر عنه جواهرلال نهرو[**] عند اشتراكه في الحزب عام ١٩١٢ في مدينة بانكيور فيقول: ((وجدته اقرب ما يكون الى اجتماعات الطبقات العليا "المتأنكلزة" وكان جوهرياً اجتماعاً يفتقد الى التوتر او الهياج السياسي)).[١٦] واستمر الحزب جماعة معتدلة تجتمع سنوياً وتتخذ قرارات ضعيفة المضمون لا تثير الا اهتماماً ضئيلاً، وهي سمات واضحة في حزب المؤتمر طوال هذه المرحلة.

المطلب الثالث: غاندي وقيادة حزب المؤتمر الوطني:

شهد عام ١٩١٥ عودة غاندي[*] الى الهند، بعد سنوات طويلة من النضال السلمي في جنوب افريقيا، وقد درج منذ عودته على حضور جلسات حزب المؤتمر، اما عن مشاركته في نشاط الحزب فيقول: ((يجب ان اعتبر مشاركتي في اعمال مؤتمر امريتسار (١٩١٩) دخولاً حقيقياً في سياسة "المؤتمر الهندي" ذلك ان حضوري المؤتمرات السابقة لم يكن اكثر من تجديد سنوي لولائي للمؤتمر))[١٧] و(كانت افكار غاندي بسيطة وواضحة فقد رأى أن سلطة البريطانيين في الهند قائمة على تعاون جميع الطبقات معهم، فإذا أمكن سحب هذا التعاون لم تستطع الحكومة البقاء، وأدرك غاندي أن هذا البرنامج لسحب التعاون لا ينجح في دولة يبلغ تعداد سكانها اربعمائة مليون آنذاك الا اذا انتبه الناس من غفلتهم واستيقظوا من رقادهم، وانه لابد لهم ان

يستشعروا الدافع الى العمل وان الحركة لابد ان تنظم تنظيما دقيقا وان تقوم على مبدأ يفهمه الجميع، وقد اعتقد غاندي انه وجد هذا المبدأ في مسألة عدم العنف)[١٨].

وبابتداءً قيادة غاندي لحزب المؤتمر تغيرت صيغة وطبيعة الحزب ولم يعد الاعضاء يرتدون غير الملابس الهندية الوطنية واصبح هناك تمثيل للفئة الدنيا من الطبقة الوسطى، وتزايد استخدام اللغة الهندوستانية، وشهدت الاشهر اللاحقة زحف موجة المقاطعة الى جميع ارجاء الهند. وشملت المقاطعة حتى الانتخابات العامة، ونظراً للأهمية التي اعطيت لحركة الخلافة[*] في عام ١٩٢١، فان عدد كبير من الزعماء ورجال الدين المسلمين قد لعبوا دوراً مهماً في الصراع السياسي، وبرزت الحركة الوطنية كقوة مركبة متعددة العناصر يمكن للمراقب ان يميز ورائها قومية هندوسية وقومية اسلامية، واشرت هذه المرحلة قدرة غاندي ونفوذه في طبقات الشعب وفئاته، وأصبح غاندي في الواقع "تعبيراً رمزياً عن رغبات الشعب".[١٩] والحقيقة أن حركة الخلافة وقوتها في هذه المرحلة كانت عاملاً مهماً في وحدة القيادة الهندية وبروز العديد من الزعماء القياديين في الحركة الوطنية الهندية وكان في مقدمتهم غاندي الذي برز في قيادة الحركة بشكل واضح.

وقد مرت حركة عدم التعاون التي قادها غاندي بثلاثة مراحل، المرحلة الاولى وهي مرحلة تحالفه مع الزعماء المطالبين بالمحافظة على الخلافة وبدئه الحركة وجعلها حركة شعبية قوية مهمة، وكانت هذه المرحلة فيما بين عامي١٩٢٠و١٩٢٤، والمرحلة الثانية للحركة بدأت بالتقدم في مسيرة الملح من منطقة داندي في عام١٩٢٩ وحتى عام١٩٣٢، والمرحلة الثالثة وهي مرحلة(اتركوا الهند) وتبدأ من عام١٩٤٣، وقد توجت حركة غاندي بالاستقلال في اب(اغسطس)١٩٤٧.[٢٠] وفي مساء الرابع عشر من اب(اغسطس)١٩٤٧، توجه نهرو الى الجمعية التأسيسية بخطاب بليغ قال فيه: (منذ سنين طويلة مضت، ضربنا موعداً مع القدر، وقد حان الوقت الآن كي نفي بتعهدنا، وان كان هذا الوفاء غير كامل وليس على درجة من التمام، غير انه وفاء ضروري. عندما تشير عقارب الساعة الى منتصف الليل، وعندما ينام العالم، ستستيقظ الهند وتستقبل الحياة والحُرية. لقد جاءت اللحظة، وهي لحظة قلما تجيء في التاريخ، كي نقفز من القديم الى الجديد، لحظة ينتهي فيها عصر،وتجد فيها نفوس الشعب الذي طالما تعذب، راحتها وهناءها..). وختم نهرو خطابه بالدعوة الى الوحدة والاخلاق بقوله: (ان هذا الوقت، ليس مكرساً للنية السيئة أو للوم الاخرين. أن علينا أن نبني المنزلة النبيلة للهند الحرة، التي يقطنها جميع ابنائها البررة)[٢١].

لقد دعا حزب المؤتمر وعمل من اجل هند موحدة، فيما سعى حزب الرابطة الاسلامية الى اقامة دولة اسلامية في الاقاليم التي تضم اغلبية اسلامية من السكان. وتحقق هذا الهدف بظهور دولتي الهند وباكستان في ١٤ آب(اغسطس) ١٩٤٧. إذ نجح حزب المؤتمر في قيادة البلاد الى مرحلة من الاستقرار السياسي وانتظام اجراء الانتخابات العامة، وبرزت قوة الحزب بشكل واضح في المركز وفي الولايات لأكثر من عقدين من الزمن.

المبحث الثاني: الاحزاب السياسية بعد الاستقلال:

شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال تزايداً في عدد الاحزاب السياسية في الهند بدرجة كبيرة، ونشأت معظم

الاحزاب الرئيسة من داخل حزب المؤتمر الهندي وليس خارجه، ومن بين هذه الاحزاب، حزب المؤتمر الاشتراكي الذي اصبح نواة لحزب براجا الاشتراكي والحزب الشيوعي ايضاً، الذي لم يطرد من المؤتمر حتى عام١٩٤٥، هذا الى جانب ان العديد من زعماء احزاب المعارضة البارزين كانوا في وقت ما اعضاء عاملين في حزب المؤتمر.[٢٢]

ويعود السبب في ذلك الى طبيعة الأَوضاع السياسية التي سبقت الاستقلال، فالبحث عن الوحدة بين القوى المعارضة للسلطة الاستعمارية الحاكمة، جعل من الحركات الوطنية تحشد كل جهودها وتجمع جميع الاطراف في تنظيم سياسي واحد، وبعد الاستقلال كان طبيعياً ان تتجه هذه الحركات الى تشكيل مجموعات جديدة تاركة الهيئة السياسية الأكبر وظهور احزاب سياسية جديدة[٢٣].

المطلب الأول، التعددية السياسية:

تعود التعددية السياسية في الهند الى حالات الخروج من حزب المؤتمر، وتميزت الحياة السياسية بتعدد الاحزاب السياسية، الى جانب العديد من التجمعات التي يطلق عليها احزاب سياسية[٢٤] وهذا ما يثير صعوبة تقسيم هذه الاحزاب الى يمين ويسار بالمفهوم المعروف لكل منهما وخصوصاً ان هذا التقسيم ليس الا قشرة تغطي صلب العمل السياسي في البلاد، فاليمين يشمل كل القوى التي تعمل على المحافظة على الواقع بما فيه ولا تعمل على تغييره الا بالقدر الذي يزيد من قوة هذا التيار. اما اليسار فيمثل تيار التغيير لصالح جماهير الشعب وهو عادة ما يشمل عدداً من المثقفين والقيادات العمالية الناضجة وبعض ابناء الطبقات الوسطى التي تعاني من الصراع الطبقي وسيطرة اليمين، وفي تحديد التيار اليساري نجد انه ينقسم على شيوعي وآخر اشتراكي[٢٥].

وتعززت الديمقراطية في الهند، ومع انها لم تتصف بالكمال، فهي لم تكن محض افتعال، إذ كان هناك نظام برلماني معمول به منذ الاستقلال، ونظام قضائي مستقل، وحريات ليبرالية قياسية: انتخابات عامة حرة قبل فيها الحزب الحاكم الهزيمة في جزء مُهم من البلاد، وسيطرة مدنية على الجيش، ورئيس للدولة استخدم السلطات الرسمية المكلفة استخداماً محدوداً[٢٦] .

المطلب الثاني: تقسيم الأحزاب السياسية:

تثير قضية تقسيم الاحزاب السياسية في الهند العديد من وجهات النظر المختلفة، حيث تتباين الرؤى حول تقسيم الاحزاب انطلاقات من توجهات واعتبارات مختلفة. وفي تحديده للاحزاب السياسية في الهند يشير نهرو في حديث له في ١٨ آذار(مارس) ١٩٥٣ بقوله :-

أنه (يمكن تقسيم الاحزاب السياسية التي توجد في الهند اليوم –باستثناء المؤتمر– الى اربع مجموعات:- فهناك بعض الاحزاب السياسية التي لها ايديولوجيات اقتصادية وهناك الحزب الشيوعي والهيئات المتحالفة معه، وهناك الاحزاب الطائفية بأسمائها المختلفة، ولكنها تنتهج ايديولوجية طائفية ضعيفة، وهناك عدد من الاحزاب والجماعات المحلية التي تجد قبولاً اقليمياً او أضيق من ذلك)[٢٧] الا ان مايرون وينر الكاتب الغربي يحدد الاحزاب السياسية الهندية وفقاً لتوجهاتها وهي[٢٨]:

١. الاحزاب التي تؤمن بالديمقراطية والعلمانية وهي الحزب الاشتراكي وحزب كيسان مازدور براجا.

٢. الاحزاب التي ترفض النموذج البرلماني الغربي، وتدعو الى تبني النموذج السوفيتي او الصيني سياسياً واقتصادياً ويبرز هنا الحزب الشيوعي والاحزاب اليسارية الأخرى كالحزب الاشتراكي الثوري وحزب العمال والفلاحين .

٣. الاحزاب التي تدعو الى العودة الى التقاليد الهندية، ومنها حزب جان سنغ وهندو مهاسبها ورام راجيا برشادا.

٤. الاحزاب التي تعمل لحماية المصالح المحلية والقبلية ويبرز هنا حزب اكالي دال في البنجاب .

الا ان اهم ما يميز هذا التصنيف هو تركيزه على احزاب المعارضة حصراً، دون الاخذ بنظر الاعتبار مشاركة أو عدم مشاركة الحزب في التجربة البرلمانية، اضافة الى النفوذ السياسي الذي يتميز به نشاط هذه الاحزاب وانحسارها في حدود ولايات معينة واخيراً التقادم في عمر العديد من الاحزاب التي ذكرت، فالعديد منها فقد نفوذه وتأثيره السياسي بعد مرحلة قصيرة من عمر التجربة البرلمانية. أما أبرز تحديد للأحزاب السياسية في الهند فيقدمه نورمان بالمر، إذ يشير الى احزاب المستوى الوطني ويحددها بخمسة مجموعات رئيسة وهي[٢٩]:

أ- حزب المؤتمر .

ب- حزب سوانتراد وحزب المحافظين غير الطائفي .

ج- الاحزاب الطائفية، وتحديداً جان سنغ وهندومهاسبا ورام راجيا برشادا وراشتريا سوامي سيفاك سنغ .

د- الاحزاب الاشتراكية وتحديداً حزب براجا الاشتراكي والحزب الاشتراكي الهندي .

هـ- الحزب الشيوعي الهندي .

والى جانب هذه المجموعات الرئيسة هناك احزاب متنوعة والتي لها بعض الاهمية في الولايات او على المستوى الاقليمي وعدداً آخر غير محدد لما يسمى احزاب، والتي تتمركز حول زعامات فردية، والسمة الابرز في الحياة السياسية الهندية والتي تميزها عن الحياة السياسية الباكستانية هو وجود عدد من الجماعات المختلفة وجماعات الضغط او تلك التي تهدف الى الترويج لأهداف اقتصادية واجتماعية أو دينية[٣٠] وسواء تركز نشاطها في ولاية محددة او انتشرت على مستوى الولايات فكل واحد من هذه الاحزاب تحدى حزب المؤتمر في اقليمه المحدد او في هيكله الاجتماعي – الاقتصادي، وهذا ما قاد تدريجياً الى تراجع هيمنة حزب المؤتمر في الولايات في مرحلة الستينيات وفي عدد اكبر في السبعينيات لتصل الى مستوى المركز في عام ١٩٧٧ ، ولعدة مرات في عقد التسعينيات من القرن الماضي[٣١]

ويقدم الكاتب الهندي ياداف yadav، تحديداً لطبيعة الحياة السياسية في الهند ودور الاحزاب السياسية فيها محدداً ثلاثة مراحل متميزة، فالمرحلة الاولى تبدأ بحزب المؤتمر كحزب (مهمين) واستغرقت تقريباً العقدين الأولين بعد الاستقلال، والمرحلة الثانية هي ((نظام المؤتمر–المعارضة)) والتي تميزت بظهور حزب معارضة واحد وتراجع شعبية حزب المؤتمر، وكانت هذه المرحلة واضحة في انتخابات عام ١٩٧٧، بخسارة حزب

المؤتمر وفوز تحالف جاناتا في المركز والعديد من الولايات. والمرحلة الثالثة، وهي التي تبدأ بعد الانتخابات عامي١٩٩٣-١٩٩٥، في الجمعيات التشريعية للولايات حيث وضعت نهاية لقوة ونفوذ حزب المؤتمر في المركز، فالانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٦، أكدت بقوة ظهور حزب بهاراتيا جاناتا كحزب كبير تمكن من تشكيل حكومة اقلية للمرة الاولى في تاريخه منذ الاستقلال[٣٢] وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد طبيعة الاحزاب السياسية في الهند على مستويين هما:-

١. الاحزاب السياسية على المستوى الوطني، ويمكن تحديدها في ضوء ممارستها للحكم في التجربة البرلمانية في الهند منذ قيام الدولة في عام ١٩٤٧، واستمرار قوة نفوذها في الهند وابرزها :-

أ- حزب المؤتمر الوطني الهندي .

ب- حزب بهاراتيا جاناتا .

ج- الحزب الشيوعي الهندي .

د- حزب الجبهة المتحدة .

٢. الاحزاب السياسية على المستوى الاقليمي والمحلي، ويمكن تحديدها في ضوء طبيعة تشكيلها والعضوية فيها ومنطقة نفوذها وقاعدة تأثيرها واثرها في التجربة البرلمانية الهندية. وفي ضوء هذه المحددات سوف نركز على ابرز هذه الاحزاب وهي :-

أ- حزب اكالي دال .

ب- حزب درافيديا مونتيرا كازاجام .

ج- حزب المؤتمر الوطني لجامو وكشمير .

المبحث الثالث : الاحزاب السياسية على المستوى الوطني:

اصبحت الانتخابات في المركز والولايات جزءاً اساسياً في النظام السياسي الهندي والطريقة الشرعية الوحيدة لتقرير من يحكم الهند منذ مطلع الخمسينيات من القرن العشرين.[٣٣]

فالاستعدادات للانتخابات العامة الاولى بدأت بعد ان حصلت البلاد على استقلالها ، فقد اوجد الدستور الهندي لجنة للانتخابات ، وفوض البرلمان وضع القوانين المناسبة والمتعلقة بالانتخابات وتدريجياً شكلت لجان انتخابية في كل الولايات كذلك، وفي نيسان(ابريل) ١٩٥٠،اقر البرلمان قانون الانتخاب الاول الذي يتعلق بمؤهلات الناخبين واعداد الكشوفات لهم، وتناول قانون تمثيل الشعب عام ١٩٥١، اجراءات الانتخاب وتكاليف الانتخابات والغاء الانتخابات والامور الاخرى.[٣٤]

وتعد لجنة الانتخابات الوطنية حجر الزاوية في النظام الانتخابي الهندي، وهي مستقلة عن سيطرة السلطة التنفيذية ولها وضعها الدستوري، ولرئيس لجنة الانتخابات حقوق مستقلة مشابهة لتلك التي يتمتع بها القاضي، وهو يدير اللجنة دون أي تدخل من السلطة التشريعية أو التنفيذية أو الاحزاب السياسية، ويسمي رئيس لجنة الانتخابات الاشخاص في مختلف مناطق الهند والذين يعينون كلجان اقليمية، ويشرفون بدورهم على عمل موظفي اللجنة الرئيسة في الولايات ومنّ يتبع لهم. ويعين رئيس لجنة الانتخابات محكمة انتخابية

لحل النزاعات التي تبرز حول الانتخاب. ولجنة الانتخابات ومنتسبوها موظفون حكوميون، لكنهم يخضعون لسلطة اللجنة عندما يكونون موظفين في لجنة الانتخابات،وقد برهنت تجربة الانتخابات في الهند منذ عام ١٩٤٧،عن تميز في عمل لجنة الانتخابات ونظام الاشراف والسيطرة الذي ساعد على ضمان عدالة وانتظام الانتخابات.[٣٥]

وقد صدرت العديد من القوانين التي تنظم عمل لجنة الانتخابات، اضافة الى المادة ٣٢٤ من الدستور، وأبرزها، قانون تمثيل الشعب لعام١٩٥٠، وقانون تمثيل الشعب لعام ١٩٥١، وقانون انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه لعام ١٩٥٢، وقانون حكومة أقاليم الاتحاد لعام ١٩٦٣، وقانون حكومة اقليم العاصمة الاتحادية دلهي لعام ١٩٩١، والاحكام والانظمة الاخرى.

وتقوم لجنة الانتخابات بموجب الفقرة ٢٩ من قانون تمثيل الشعب لعام ١٩٥١، بتسجيل الأحزاب السياسية. فالحزب الذي يسجل في لجنة الانتخابات قد يمنح اعترافاً به كحزب على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي وفق استيفاء معيار محدد مستنداً الى أدائه الانتخابي. فإذا أتم الحزب السياسي معيار الاعتراف وفق مرسوم الرمز الانتخابي لعام ١٩٦٨، في أربع ولايات أو اكثر، فأنه يعد حزباً وطنياً في عموم الهند. أما إذا حظي الحزب بالاعتراف في أقل من أربعة ولايات، فهو حزب محلي في ولايات محددة، فالرمز الخاص به سوف يتحدد في الولايات أو الولاية التي تمثل دائرة نفوذه.[٣٦] وسوف نتناول ذلك كالآتي:

المطلب الاول: حزب المؤتمر الوطني الهندي:

كان حزب المؤتمر الوطني الهندي هو التنظيم الموجه للصراع من اجل الاستقلال في الهند ، وحظي بدعم قطاعات واسعة من الشعب وعندما اصبح الحزب الحاكم للدولة ، حافظ على الكثير من اجواء وهيبة ماضيه، الا ان الوضع الجديد استلزم اجراء تغييرات عديدة في اهدافه واساليبه والعضوية فيه اصبحت خاضعة لاعتبارات مختلفة .وبدأ الحزب يواجه الازمات منذ مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، وخصوصاً بين الاتجاه اليميني في الحزب والذي مثله نائب رئيس الوزراء فالابهاي باتل، والاتجاه اليساري في الحزب بزعامة نهرو، وتجلت الازمة بوضوح في انتخاب اللجنة العاملة للحزب (بيرشاتوم داس تاندون) وهو هندوسي متشدد ومرشح باتل، كرئيس للحزب وخسارة (اشاريا كريبلاني) مرشح نهرو، وكان هذا مؤشراً مهماً في مواجهة طموح نهرو في جعل الهند دولة علمانية حديثة بتوجهات اشتراكية، وهذا ما دفع نهرو للاستقالة في عام ١٩٥١، من اللجنة العاملة للحزب والمناصب الحزبية الاخرى، وهذا ما دفع تاندون الى تقديم استقالته من الحزب ووافق الاجتماع الاستثنائي للجنة المؤتمر العاملة على استقالة تاندون وانتخب نهرو رئيساً للمؤتمر.[٣٧]

وخلال هذه المرحلة نجد ان كل من الحزب والحكومة قد اثبتا قوتهما للسير في اتجاه اشتراكي عام، ففي كانون الثاني(يناير) ١٩٥٥، اصدر المؤتمر قرار أفادي التاريخي محدداً الهدف باقامة ((الإنموذج الاشتراكي للمجتمع)) وتأكيد القرار ان وسائل الانتاج المهمة تكون تحت الملكية الاشتراكية والسيطرة على الانتاج بسرعة متدرجة وان يكون هناك توزيع عادل للثروة الوطنية، وكان هذا القرار تحولاً مهماً في تقوية موقع المؤتمر كثيراً

واضعاف قوة احزاب اليمين والمجموعات التي تسعى الى اهداف مشابهة.[٣٨]

وبعد رحيل شاستري عام ١٩٦٦، جاء اختيار انديرا غاندي كرئيسة للحزب ليمثل عودة للنزاع بين جناحي اليمين واليسار.[٣٩] فقد اثارت الوفاة المفاجئة لرئيس الجمهورية الدكتور ذاكر حسين في ٣ أيار (مايو) ١٩٦٩، الخلاف بين الجناحين ، إذ ساند رئيس الحزب وبعض الاعضاء ترشيح سانجفا روي، بينما ساندت السيدة انديراغاندي ترشيح جيجفان رام زعيم المنبوذين، وفاز روي بفارق صوت بترشيح الحزب، من جهة اخرى اعلن نائب رئيس الجمهورية ف.ف. جيري ترشحه لمنصب رئيس الجمهورية. وفي ١٨ آب(اغسطس) ١٩٦٩، فاز جيري في انتخابات المنصب.[٤٠] وكان واضحاً ان الانشقاق اصبح حقيقة في صفوف الحزب وعكست قضية اختيار مرشح الرئاسة حجم الخلاف بين الجناحين، اعقب ذلك استقالة موراجاي ديساي من منصب نائب رئيسة الوزراء ووزارة المالية في ٦ تموز(يوليو) ١٩٦٩، وتولي السيدة غاندي للمنصب ليؤكد الانشقاق وبروز حزب المؤتمر الحاكم (Ruling)،[٤١] بزعامة انديراغاندي .

وعند تحليل طبيعة الانشقاق في الحزب نجد ان هناك فارقاً واضحاً في العمر فأنديرا غاندي ومجموعة اليسار شكلوا المجموعة الشابة مقابل مجموعة الكبار، واغلبهم خسروا مقاعدهم في ولاياتهم وسقطوا في الانتخابات العامة عام ١٩٦٧، فرئيس الحزب كارماج خسر في الانتخابات وباتل لم ينتخب في ولاية مهارشترا بل في ولاية جوجرات وبمساعدة كبار الرأسماليين فيها وجوش الذي خسر مقعده في ولاية غرب البنغال، والحقيقة ان الثلاثة كان يجب ان يستقيلوا من اللجنة العاملة للحزب بعد رفضهم من قبل الشعب، الا انهم توجهوا نحو السيطرة على الحزب. وعلى المستوى الايديولوجي لا نجد للكبار اي ايديولوجية واغلبهم يعودون الى عصر غاندي ومن المعارضين لتوجهات نهرو الاشتراكية والمشجعين للرأسمالية. اما السيدة انديراغاندي فقد سعت الى إنموذج براجماتي في مواجهة المشاكل وطرح برنامج اشتراكي، وكان أول من تحرك ضدها هو مورجاي ديساي مستغلاً قضية تأميم البنوك.[٤٢]

لقد اتخذ حزب المؤتمر الحاكم (انديرا) منحاً اشتراكياً في سياسته وهذا ما عبر عنه برنامجه الصادر في ٢٩ كانون الاول(ديسمبر) ١٩٦٩، والذي تضمن عدة نقاط مهمة منها تأميم شركات التأمين والغاء امتيازات الامراء والحكام السابقين وتحديد الملكية الزراعية وتقوية القطاع العام والقضاء على الاحتكارات الخاصة وتغيير العلاقات الاقتصادية القائمة. الا ان لجوء حكومة السيدة انديراغاندي الى اعلان حالة الطوارئ عام ١٩٧٥، وما رافق ذلك من اضطهاد المعارضة وغيره ، ادى الى تحرك واسع لهذه المعارضة ونجاحها في توحيد صفوفها والفوز في الانتخابات العامة في آذار(مارس) ١٩٧٧ ، وتحول حزب المؤتمر الحاكم الى صفوف المعارضة لاول مرة في تاريخه منذ الاستقلال عام ١٩٤٧[٤٣].

ولمناقشة اسباب هزيمة الحزب ، عقدت اللجنة العاملة للحزب اجتماعات موسعة في شهري نيسان (ابريل)– وأيار(مايو) ١٩٧٧ ،إذ سبق هذه الاجتماعات استقالة السيدة غاندي واعلانها تحمل مسؤولية هزيمة الحزب، واكدت القرارات الصادرة عن هذه الاجتماعات على الديمقراطية والقيادة الجماعية داخل الحزب وعدم الرغبة في تبرير سوء استعمال السلطة من قبل الافراد أو المجموعات خلال مرحلة الطوارئ، وللمرة الاولى

منذ عقدين كان هناك اتفاق حول انتخاب رئيس الحزب ك.ب.ويدي، الذي حظي بـ٣١٧ مقعداً وهزم أ س.أ س.ري الذي حصل على ١٦٠ صوتاً.[٤٤]الا ان جلسة اللجنة العاملة لم تنجح في حل مشاكل الحزب، فقد تزايدت حدة المعارضة للسيدة انديرا غاندي داخل صفوف الحزب، مما ادى الى انقسام الحزب للمرة الثانية، وشكلت السيدة غاندي حزب المؤتمر (I) والذي اكتسح الانتخابات التكميلية للبرلمان في آذار(مارس) ١٩٧٨،في ولايتي اندرابراديش وكارنتكا، وهذا ماشجع العديد من نواب الحزب القديم في البرلمان على الانضمام الى حزب المؤتمر (I) مما ادى الى اعتراف مجلس الشعب بأنه حزب المعارضة الرئيس بعد ان وصل عدد نوابه الى ٧١ نائباً وانخفض عدد نواب الحزب القديم الى ٦٨ نائباً.[٤٥] وجاء البيان الانتخابي لحزب المؤتمر (I) والذي اعلن في تموز(يوليو) ١٩٧٩ ، ليؤكد ان اولى مهماته هو (إعادة النظام والاستقرار وجو المسؤولية).[٤٦]وهذا ما تحقق عندما عاد الحزب الى السلطة بعد الانتخابات العامة عام ١٩٨٠ .

وحتى بعد اغتيال انديرا غاندي في ٣١ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٨٤ ، واصل الحزب تفوقه على الاحزاب السياسية الأخرى، ففي الانتخابات العامة التي اعقبت الحادث بشهرين حصل حزب المؤتمر (I) على أعلى نسبة من مقاعد مجلس الشعب في تاريخ الحزب الانتخابي، فقد احرز الحزب ٤٠١ مقعداً اي نسبة ٧٦.٦% من نسبة مقاعد مجلس الشعب، وكان هذا مؤشراً مهماً لموجة التعاطف الجماهيري مع قيادة الحزب وتحديداً راجيف غاندي الذي تولى زعامة الحزب بعد اغتيال والدته، الا ان هذا التعاطف انحسر مع مرور الزمن إذ فقد الحزب الاغلبية في الانتخابات العامة عام١٩٨٩، ولم يحصل الحزب الا على٣٧,٢% من مقاعد مجلس الشعب ولم يتمكن الحزب من تشكيل الحكومة لعدم امتلاكه للأغلبية، وجاءت الانتخابات العامة عام١٩٩١ لتشهد اغتيال راجيف غاندي الذي ادى الى تفوق الحزب على بقية الاحزاب ولكنه لم يحقق الاغلبية المطلقة فقد حصل على٢٤٤ مقعداً مما دفع الحزب الى تشكيل أول حكومة اقلية له في آذار(مارس) ١٩٩١، واستمر التراجع في هيمنة الحزب وهو ما اوضحته الانتخابات العامة عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨ ، وفي الانتخابات العامة عام ١٩٩٩. حصل الحزب على ١١٢ مقعداً فقط.[٤٧] ولتحديد اسباب تراجع شعبية حزب المؤتمر (I) وخصوصاً بعد عام ١٩٩٦ ، يمكن ان نحدد عدة أسباب ابرزها :-

١. فقدان القيادة السياسية القوية، فقد جاء اغتيال انديرا غاندي ثم راجيف غاندي ليؤدي الى انحسار واضح في نفوذ وهيمنة الحزب، فالزعماء الاخرون لم يكونوا بمستوى المسؤولية السياسية ، وبالرغم من تولي سونيا غاندي ارملة راجيف غاندي لرئاسة الحزب في عام١٩٩٨، الا انها تفتقر الى الشخصية البارزة في المجال السياسي، فضلاً عن اصلها الاجنبي ادى الى عدم قدرتها حشد التأييد للحزب واقامة قاعدة سياسية راسخة لها في المركز والولايات[٤٨].

٢. تفشي الفساد في الحزب، وخصوصاً الفساد المالي مما ادى الى استقالة سبعة من وزراء حكومة نارسيمار راو وكذلك حاكمي ولايتي كيرالا واوتار براديش، مما شكل ضربة قوية للحزب والحكومة ، اضافة الى اتهام رئيس الوزراء راو نفسه بالفساد المالي.

٣. الصراع داخل اجنحة الحزب ورغبة العديد من الاعضاء في تولي سونيا غاندي لرئاسة الحزب لتكون

عاملاً مُهِماً في توحيد صفوفه واعادة المنشقين عنه في مرحلة تميزت بتدهور العلاقة بين السيدة سونيا والسيد راو.

٤. الآثار السلبية التي ترتبت على تطبيق برنامج السيد راو الاقتصادي في البلاد . فقد ادى البرنامج الى ارتفاع معدل الفقر من ٣٠% في عام ١٩٨٩ الى ٤٠% في عام ١٩٩٤/١٩٩٥ ، مما افقد الناخبين الثقة في سياسة الحزب والتحول للتصويت الى الاحزاب الاقليمية .

٥. تراجع التزام الحزب بمبدأ علمانية الهند، وتزايد نفوذ المصالح الضيقة وتصاعد المد الهندوسي في الهند، والسعي الى كسبهم الى جانب الحزب، وهذا ما دفع المسلمين وخصوصاً بعد احداث مسجد بابري في ايوديا في كانون الاول(ديسمبر)١٩٩٢، الى الانصراف عن تأييد الحزب واستقالة العديد من الوزراء المسلمين في حكومة راو نفسها .

٦. ان حكم حزب المؤتمر لم يستطع تحقيق مستوى تنمية اقتصادية يوازي ما تحقق في بلدان آسيوية اخرى، فقد بقيت الهند متخلفة نسبياً في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهناك ٣٥% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وهناك ٧٢% من السكان يعيشون في الريف، و ٤٣,٥% من السكان أميون، وهناك ٤٨ طبيب لكل ١٠٠ الف فرد من السكان حسب مؤشرات عام ١٩٩٩[٤٩].

وفي الانتخابات العامة الخامسة عشرة التي جرت في نيسان(ابريل) وايار(مايو)٢٠٠٩،حقق التحالف التقدمي الموحد الذي تزعمه حزب المؤتمر فوزا بالأغلبية تقريبا في الانتخابات العامة. والفوز على المعارضة التي قادها القوميون الهندوس فحزب المؤتمر الوطني الذي شكل يسار الوسط لم يلاقِ صعوبة في تشكيل تحالف مستقر مع الاحزاب الاصغر وربما كان اقل ضعفا إزاء الضغوط في قضايا مثل الاصلاح الاقتصادي.

وحول الفوز الذي تحقق قالت سونيا غاندي رئيسة حزب المؤتمر: (في النهاية فإن شعب الهند يعلم ما هو طيب بالنسبة لهُم وهو دائماً يختارون الاختيار الصائب)، فيما رفع انصار الحزب صور راهول وبريانكا غاندي وهم مِن كِبار مُرشحي الحزب احتفالاً بعودة الحزب الى السلطة، واعلن التلفزيون الحكومي ان التوقعات اشارت الى فوز حزب المؤتمر بنحو ٢٦١ مقعداً أي اقل بقليل من تحقيق الاغلبية وهي ٢٧٢ مقعدا. وكان التحالف يشغل نحو ٢٤٠ مقعدا عقب انتخابات عام٢٠٠٤[٥٠]

لقد انعكست حالة التشتت السياسي في الساحة السياسية الهندية على نتائج الانتخابات العامة في عام ٢٠٠٤، اذ كان فارق الاصوات بين حزب المؤتمر وحزب بهاراتيا جاناتا هو ٤% فقط. واختار حزب المؤتمر مان موهان سنغ رئيسا للوزراء والذي يعزى اليه التحول الاقتصادي الذي بدأته الهند في منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي .

واصبح سنغ اول رئيس وزراء من طائفة السيخ، بعد رفض سونيا غاندي تولي المنصب، وسجل سنغ في ولايته انجازا مهما كان الاول من نوعه الا وهو الاتفاقية النووية المدنية مع الولايات المتحدة، ودخل حزب المؤتمر انتخابات عام٢٠٠٩، بأجندة مؤيدة للفقراء وطرح برنامج توظيف قروي، بالاضافة الى حزمة اغاثة قوامها ١٥ مليار دولار لسداد ديون المزارعين الفقراء. بالمقابل نجد لال كريشنا ادفاني والذي يزيد عمره على

الثمانين عاما، وهو نائب رئيس الوزراء الاسبق، وقاد التحالف الوطني التقدمي المعارض، وعرف ادفاني بانه الرجل الحديدي في السياسة الهندية، وذلك على اساس انه رجل افعال وقرارات، ولعب بورقة الهندوسية، اذ وصل بحزب بهاراتيا جاناتا من مجرد مقعدين الى ٨٩ مقعدا في انتخابات العام ١٩٨٩ الى حزب حكم البلاد حتى عام ٢٠٠٤، ويتهم بانه زعيم طائفي مثير للخلافات والشقاق، كما انه تزعم حملة لبناء معبد رام على ارض مسجد بابري التاريخي بعد هدمه في مدينة ايوديا شمال البلاد، وقد ادى تدميره عام١٩٩٢ الى اندلاع احداث عنف طائفية. وقد ركز ادفاني في حملته الانتخابية على شعار(زعيم قوي وحكومة حاسمة) ونافس في الانتخابات على ثلاثة بنود رئيسة ذكرت في البيان الرسمي للحزب وهي الحكم الجيد والتنمية والعلمانية.

وقدر عدد الناخبين في الهند بـ ٧١٤ مليون ناخب في الانتخابات العامة٢٠٠٩، ومثل ذلك زيادة قدرها ٤٣% عن الانتخابات العامة السابقة في عام٢٠٠٤، وبلغ عدد مراكز الاقتراع ٨٢٨٨٠٤ مركز منتشرة في انحاء البلاد كافة،وجرى التصويت على اكثر من ٥٠٠٠ مرشح ينتمون لأحزاب سياسية وطنية والعديد من الاحزاب الاخرى المعروفة داخل الولايات وغيرها، وشارك في عملية الاقتراع ٤ملايين مسؤول انتخابي و ٦,١ مليون شرطي ومدني. وتولت لجنة انتخابية مستقلة تحديد اكثر من ٣٥٠٠ دائرة فدرالية واقليمية وتنظيم الانتخابات وتسجيل المؤهلين للإدلاء بأصواتهم وتحديد الاحزاب السياسية ورموزها الانتخابية ووضع اجراءات ترشيح الناخبين[٥١].

وكانت نتيجة انتخابات عام٢٠٠٩، التي أعلنت نتائجها في ١٦أيار(مايو) هي فوز التحالف التقدمي الموحد الذي يقوده حزب المؤتمر برئاسة الثنائي سونيا غاندي– مانموهان سنغ بحصوله على ٢٦٢ مقعداً، بزيادة ٨٠ مقعداً عن الانتخابات السابقة،مما مكن الحزب من تشكيل الحكومة، وكان ذلك انتصاراً للتيار الوسطي في السياسة الهندية على حساب التيار الاصولي المتشدد الذي مثله حزب بهاراتيا جاناتا والتحالف الوطني التقدمي وحصل على ١٥٩ مقعداً، منها ١١٦ مقعداً للحزب، وفقدانه لـ ١٤مقعداً، فيما مني اليسار الهندي بخسارة فادحة، إذ لم تحصل الجبهة الثالثة، ويقودها حزب جبهة اليسار الا على ٣٦ مقعداً وخسارة ٣٦ مقعداً، وحصل حزب شيفاسينا الهندوسي على ١١ مقعداً، وقد خسر مقعد واحداً عن نتيجته في الانتخابات العامة السابقة[٥٢].

وفي النتائج التفصيلية حصل المؤتمر على ٢٠٦ مقعدا وحده وحزب بهاراتيا جاناتا على ١١٦ مقعدا وحده،[٥٣] وفازت الجبهة الثالثة بـ٨٠ مقعدا وحصل الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي)على ١٦ مقعدا وحزب باهوجان سماج(حزب عموم المجتمع) على ٢١ مقعداً. وفازت الجبهة الرابعة بـ٢٦ مقعدا وحصل حزب سماجوادي (الحزب الاشتراكي) على ٢٢ مقعدا وحزب راشتريا جاناتا دال على ٤ مقاعد ، وفازت جميع الاحزاب الصغيرة الاخرى بـ١٥ مقعدا. وعكست نتيجة الانتخابات تراجعا واضحا للعديد من الاحزاب وبقاء المؤتمر في السلطة واستمرار حالة الاستقرار السياسي والاقتصادي وتواصل الهند في تجربة ديمقراطية هي الابرز في العالم الثالث.

ومنذ ٢٨ كانون الاول(ديسمبر)٢٠١٧ تولى راهول غاندي زعامة حزب المؤتمر الهندي،الا انه فقد مقعده

العائلي في منطقة اميثي في ولاية اوتار براديش لكنه فاز بمقعد في منطقة وايانادا في ولاية كيرالا في الانتخابات العامة عام ٢٠١٩. والتي حصل فيها تحالف الحزب على ٥٢ مقعداً ومثلت نسبة ٩,٦% من مقاعد البرلمان.

المطلب الثاني: حزب بهاراتيا جاناتا (BJP):

تأسس حزب بهاراتيا جان سنغ (حزب الشعب) في ٢١ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥١،من قبل شايما برازاد موكيرجي،[٥٤] وبالرغم من اصراره على ان الحزب ليس حزباً طائفياً مطلقاً فهو (يستمد تأييده من اللاجئين وبقايا القوة السابقة للامراء، وآخرون يؤيدون سياسة اكثر قوة تجاه باكستان ومجموعات ذات مصالح اقتصادية محافظة مختلفة).[٥٥]

والحقيقة ان الحزب كان اكثر الاحزاب الهندية تشدداً إذ انه يميني متطرف يدعو صراحة الى فرض الطابع الهندوسي على الدولة وفرض اللغة الهندية على الجميع والعمل على ان يسود الهندوس وحدهم دولة الهند ويعدون اصحاب اية ديانات اخرى مجرد ضيوف عليهم ان يحملوا عصيهم على كاهلهم ويرحلوا خارجها.[٥٦]

وقد تركزت قوة الحزب في المناطق الشمالية من الهند والتي يزداد فيها الهندوس وقصره العضوية على الهندوس الناطقين بالهندية[٥٧] وتأكدت توجهات زعماء الحزب بعد مطالبتهم بطرد كل العناصر الاخرى واقتراحه تبادل السكان مع باكستان وتحديداً بعد الاضطرابات في أحمد آباد في تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٦٩،[٥٨] وكل ذلك لا يدعُ مجالاً للشك في توجهات وسياسة الحزب وتأكيد الجانب الطائفي، وقصر دعوة الحزب على فئة محددة ودين محدد من الاديان شكلا عاملاً مهماً في قوة الحزب بالنظرة لنسبة الهندوس الكثيرة من سكان الهند . وتصاعد نفوذه ادى الى اضعاف التجربة البرلمانية الهندية التي حققت تقدماً مهماً في التغلب على المشكلة الطائفية من خلال تبني العلمانية .

وتصاعدت حصة الحزب بشكل متدرج من المقاعد البرلمانية اكثر من اي حزب طائفي آخر في الانتخابات العامة الثلاثة الاولى، فقد حصل الحزب على ثلاثة مقاعد في البرلمان الاول (١٩٥٢-١٩٥٧) ثم اربعة مقاعد في البرلمان الثاني (١٩٥٧-١٩٦٢) ثم خمسة عشر مقعداً في البرلمان الثالث (١٩٦٢-١٩٦٧).[٥٩] فالانتخابات العامة الثالثة عام ١٩٦٢، كانت نقطة تحول مهمة في النهوض الحقيقي للحزب وخصوصاً في مناطق شمال ووسط الهند، إذ فاز الحزب بـ١١٥ مقعداً في جمعيات الولايات، وتحديداً في اوتار براديش ومادهيا براديش وغيرها.[٦٠]

شارك الحزب في تحالف جاناتا الفائز في الانتخابات العامة عام ١٩٧٧، الا ان فشل تجربة التحالف وخسارته بعد ذلك الانتخابات العامة عام١٩٨٠، ادت الى خروج الحزب من تحالف جاناتا وعرف الحزب باسم بهاراتيا جاناتا، الا ان التقدم الاكبر في قوة الحزب ونفوذه كان في الانتخابات العامة عام ١٩٩، فقد حصل الحزب على١٢٠ مقعداً، وتعزز ذلك اكثر بحصوله على المركز الاول في الانتخابات العامة عام ١٩٩٦ ، واحرازه ١٩٦ مقعداً بتحالفه مع اربعة احزاب اخرى.[٦١] وبفوز الحزب دعي زعيمه اتال بيهاري فاجباي لتشكيل الحكومة الا انه لم ينجح في حشد الدعم اللازم وقدم استقالته، وهذا ما دفع الحزب الى تبني

استراتيجية جديدة في انتخابات عام ١٩٩٨ ، فقد شكل الحزب تحالفاً مع عدد من الاحزاب الاقليمية، وفاز التحالف بـ٢٦٧ مقعداً الا ان الخلافات داخل التحالف افشلت التجربة[٦٢].

واستمر الحزب في تجربة التحالف إذ خاض الانتخابات العامة عام ١٩٩٩،كشريك اساسي في التحالف الوطني الديمقراطي الذي ضم١٣ حزباً، وحصل حزب بهاراتيا جاناتا وحده على ١٨١ مقعداً متقدماً على كل الاحزاب السياسية الهندية، وحصل التحالف مجتمعاً على ٢٨٤ مقعداً[٦٣] وكان هذا مؤشراً مهماً لقوة الاحزاب الاقليمية وتذكيراً بتجربة التحالف بين الاحزاب السياسية الهندية في المراحل المهمة من التجربة البرلمانية الهندية .

وتراجع اداء الحزب في الانتخابات العامة الرابعة عشرة نيسان(ابريل)و ايار (مايو)٢٠٠٤، وعانى حزب بهاراتيا جاناتا وحلفاءه في التحالف الديمقراطي الوطني من انتكاسات في الكثير من الاماكن وعجز عن الفوز في بعض من الولايات التي كان يتوقع تحقيق الفوز فيها.[٦٤] وفي ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ٢٠٠٥، اختار حزب بهاراتيا جاناتا رايناث سنغ رئيسا له خلفا لكريشنا أدفاني الذي قرر الاستقالة من منصبه بعد هزيمة الحزب في الانتخابات العامة أمام حزب المؤتمر. وأعلن أدفاني أنه بعث بكتاب استقالته إلى الحزب ورشح سينغ خلفا له واصفا إياه بالسياسي المقاتل. ووفقا لقرار الحزب يتولى سينغ قيادة المعارضة داخل البرلمان الهندي. وكان أتال بيهاري فاجباي رئيس الوزراء السابق والقيادي البارز بحزب بهاراتيا جاناتا قد أعلن أنه لا يخطط لخوض أي انتخابات في المرحلة المقبلة، مشددا على ضرورة منح الفرصة لمن أسماها القيادات الشابة.[٦٥]

والحقيقة ان حزب بهاراتيا جاناتا قد استغرق ما يقرب من ٢٥ عاماً لكي يبرز كحزب هندوسي متشدد وليحقق نجاحاً كبيراً، واهم ما قام به الحزب هو دعوته الى الافكار الهندية التقليدية واهم عامل في قوة الحزب هو اعتماده على الاحزاب الاقليمية التي تتركز اساساً على المستوى الاقليمي، وبالنتيجة نجد ان وجود الحزب في بلد يشكل الهندوس حوالي ٨٠% من سكانه فأن مستقبل الحزب سيبقى احد القضايا الأكثر اهمية في التجربة البرلمانية الهندية.

وأثارت نتائج انتخابات ٢٠٠٩، انطباعاً سائداً وشعوراً عاماً بتراجع حزب بهاراتيا جاناتا، وإن بقي حزباً حاكما، له أقدام راسخة في عدد من الولايات الهندية، على الرغم من حدوث انشقاق في القيادة العليا للحزب بعد الانتخابات، إذ قرر نائب رئيس الحزب، ياشوانت سنها، التخلي عن منصبه. الا ان الحزب يظل مرتبطاً بشدة، بالحركة القومية الهندوسية وأفكارها الرئيسة، وهذا ما أكده قرار الحزب الصادر في ٢١حزيران(يونيو)٢٠٠٩، الذي يؤكد أن الايديولوجية التي تشكل أساس القومية الهندوسية والتي تعرف بـ هندوتفا لاينبغي فهمها أو تأويلها على انها تحصر بالممارسات الدينية أو تعكس بالاشكال المتطرفة، إذ انها تتصل بثقافة الشعب وروحه، وهي طريقة للحياة، ومن ثم فهي شاملة.[٦٦]

وحقق حزب بهاراتيا جاناتا فوزاً كبيراً في الانتخابات العامة في عام ٢٠١٤،إذ حصل على ٢٨٢ مقعداً، وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات هي الأعلى في تاريخ الهند إذ وصلت الى ٦٦,٣٨%، وكذلك كانت

الأعلى في عدد المصوتين الذي وصل الى ٥٦٣ مليون مقترع من أصل ٨١٥ مليون مقترع يحق لهم التصويت، فضلاً عن أن الانتخابات انطوت على اكبر عدد من المقاعد يحصدها حزب واحد منذ ثلاثين عاماً، وايضا على اكبر خسارة لحزب المؤتمر في تاريخه إذ حصل على ٤٤ مقعداً فقط، وما يعنيه هذا الفوز أن الشعب الهند قد اعطى ثقة كاملة لحزب بهاراتيا جاناتا ايماناً منه بالشعارات والبرامج الاقتصادية التي نادى بها، مما يعني ان الحزب لن يدخل في مساومات مع أحزاب أخرى تجبره على التخلي عن أي بند من برنامجه، بل سيعمل بحرية كاملة وفق قناعاته. وهنا يمكن ان نسجل على نتيجة الانتخابات عدة نقاط مهمة أبرزها[٦٧]:

اولاً: أنها المرة الأولى في تاريخ الجمهورية الهندية التي يفوز فيها حزب ديني بأغلبية مقاعد البرلمان على المستوى الوطني. وهذا ما يثير المخاوف من أن يتفرد الحزب بممارسات سياسية ودينية لم يستطع من قبل تطبيقها، بوصفه كان شريكاً في تحالفات أو ائتلافات، أو أنه لم يحظ بهذا القدر من التمثيل والتفويض.

ثانياً: أن فوز حزب بهاراتيا جاناتا في الانتخابات طرح قضية البعد الديني الهندوسي في الحياة السياسية الهندية. وهذا ما طرح امكانية اقرار تشريع عبر البرلمان يضفي الشرعية القانونية على بناء معبد رام محل مسجد بابري في أيوديا، وتكريس رؤية أن الهند هي الوطن الطبيعي للهنود المضطهدين الباحثين عن ملجأ، مما قد يثير مشكلات دينية يمكن ان تعصف بالاستقرار والنمو وبرامج الحزب.

ثالثاً: الهزيمة التاريخية لحزب المؤتمر،فقد اقر الحزب بالهزيمة وانها تعني الحزب جماعياً والتأكيد على ان الحزب سيعمل بشكل بنّاء في المرحلة القادمة. ولهذا يبدو الحزب مطالباً بالحفاظ على سمعة الاسرة بوصفها الرصيد الاساسي للحزب وتاريخه ودوره الكبير الذي يستند اليه منذ الاستقلال، فوجود راهول غاندي وريث العائلة والحزب وامكانية الحزب في المعارضة خلال السنوات القادمة سوف تتيح له مجالاً اكبر لممارسة القيادة وهو على رأس الحزب وليس في خلفية المشهد السياسي، ومن غير المستبعد ان تدخل شقيقة راهول بريناكا خلال المدة القادمة معترك السياسة ليشكلا ثنائياً قوياً يواجه صعود الاحزاب القومية المتشددة، فقد شاركت بكثافة في الحملة الانتخابية للحزب ما يعني ان إعادة الهيكلة في الحزب لن تستبعد دور أسرة غاندي بل ربما ستعززه.

رابعا: دور العامل الاقتصادي في الانتخابات، فقد روج حزب بهاراتيا جاتا طوال الحملة الانتخابية بكثافة لمعادلة اقتصادية ترتكز على أن معدل النمو بلغ ٧% في ولاية جوجرات التي ترأسها زعيمه ناريندرا مودي في حقبة ٢٠٠١-٢٠١٤، في حين انخفض المعدل على مستوى الهند في ظل حكم حزب المؤتمر الى نحو ٤%، وظل يكرر شعار (إذا كان ممكناً تحقيق النمو والازدهار في جوجرات، فبالإمكان تحقيقهما في الهند)، وهذا ما اعطى أملاً للناخبين بأن الازدهار الكبير الذي حققته جوجرات باستقدام الاستثمارات وتزايد المشروعات التجارية والصناعية وتوفير فرص العمل، هو ما سيطبق في الهند إن وصل مودي للحكم. وفي ظل ضعف نسب النمو وتزايد الفقر وانتشار الفساد الاداري والمالي وعدم توفير فرص عمل كافية، يبدو ان العامل الأكثر تأثيراً في توجهات الناخبين كان إحداث التغيير الاقتصادي.

خامساً: تفتت أصوات المسلمين، على العكس من الاحزاب الهندوسية والقومية، يعرف اغلب المسلمين الهنود بعدم انتظامهم في احزاب ذات صبغة دينية. وبالرغم من وجود حزبين إسلاميين يسعيان الى اجتذاب أصوات المسلمين كي يكونوا قوة مؤثرة، فانهما لم ينجحا في ذلك، إذ حصلت رابطة اتحاد مسلمي الهند على مقعدين اثنين، وحصل مجلس اتحاد المسلمين لعموم الهند على مقعد واحد فقط. والاغرب في الهند أن بعض المسلمين صوتوا لحزب بهاراتيا جاناتا رغم تاريخه العدائي تجاه المسلمين، وفي هذا السياق يقول م.ج. أكبر السكرتير الصحفي السابق لراجيف غاندي: (أن الحاجة الأكثر الحاحاً الآن هي ايجاد قيادة اقتصادية، والسيد مودي هو الرجل الذي يستطيع تأدية المهمة. ان الهند تحتاج لخلق ٢٠ مليون فرصة عمل جديدة سنوياً لتوظيف سكانها المتزايدين من الشباب، وهو ما يعني أن اقتصادها يجب أن ينمو بمعدل لا يقل عن ٩%).

وعزز حزب بهاراتيا جاناتا من مكانته في الحياة السياسية بعد الانتخابات العامة عام ٢٠١٩،فقد حقق الحزب بزعامة رئيس الوزراء نارندرا مودي ٣٠٠ مقعد من أصل ٥٤٣ مقعدا للبرلمان، وكان المطلوب ٢٧٢ مقعداً لتشكيل حكومة اغلبية في البلاد. وبالتعاون مع حلفائه وصل عدد مقاعده الى ٣٥٠ مقعداً تقريباً. وبذلك تفوق الحزب على ما احرزه في الانتخابات العامة عام ٢٠١٤،وتثير نتيجة الانتخابات العديد من التحديات المهمة امام رئيس الوزراء مودي منها مدى قدرته على وقف تباطؤ النمو الاقتصادي، وإصلاح النظام المالي للبلاد، وجذب الاستثمارات الخاصة، وتوفير فرص العمل لملايين الشباب الذين يدخلون سوق العمل كل سنة[٦٨] .

وهناك العديد من المنظمات الهندوسية الأصولية المتشددة القوية التي تدعم حزب بهاراتيا جاناتا وابرزها (راشتريا سوامي سيفاك سنغ)(RSS) وتقتصر المنظمة في عضويتها على الذكور وتعد الراعي الايديولوجي للحزب ولكل المنظمات والروابط والفصائل الهندوسية الأصولية والمتطرفة، وتدعوا المنظمة الى الولاء القومي المطلق والمحافظة على الثقافة الهندية بلا تردد، وتشكل منظمة (فيشفا هندو باريشا) أو (F H B) ذراعها الديني، وحزب بهاراتيا ذراعها السياسي، الى جانب مجموعة من المنظمات شبة العسكرية ابرزها (باجرانغ دال)، وحزب (شيف سينا) المتطرف في مدينة مومباي. وقد ازداد حضور وطموح المنظمة منذ فوز الحزب في الانتخابات العامة عام ٢٠١٤ وتبوؤ نارندرا مودي، عضو الحزب، رئاسة الحكومة الهندية.

وتعمل(RSS) على فرض الهندوسية على الاقليات الدينية في الهند، وتؤكد ان الهندوسية عانت كثيراً عبر التاريخ بسبب احجامها عن العمل على جذب الناس ودفعهم لاعتناقها. ويطلق على مراسم تغيير الدين (غار وابس) أي (العودة الى الدار أو الوطن). ويدافع بعض الزعماء الهندوس عن هذه العملية بتأكيد ان أجداد هؤلاء الناس كانوا هندوساً، لكنهم أجبروا على اعتناق الاسلام قبل عقود. لكنهم اليوم يعرفون حقيقة انتمائهم ويدركون ان الهندوسية تخدم مصالحهم أكثر. وتتزايد أهمية القضية أكثر مع سعي القوى الهندوسية اليمينية الى إعادة النظر في مضامين كتب التاريخ والتدخل في المناهج المدرسية لضخ نكهة هندوسية واضحة فيها. وثمة محاولات جادة لشطب تراث الاسلام وتاريخه في الهند. وما يعزز ذلك ان كل المواقع العليا في المجالس والهيئات التعليمية الحكومية يشغلها مسؤولون أما تدرجوا في صفوف المنظمة أو يدينون للتنظيم المتشدد

بالولاء[٦٩] .

وفي السياسة الخارجية يرى حزب بهاراتيا جاناتا ان الهند يجب ان تحتل مكانتها الصحيحة بين الأمم على الساحة الدولية، ويتطلب منها ذلك إعادة توجيه أهداف السياسة الخارجية ومحتواها وعملياتها. ويسعى الحزب لاعتماد دبلوماسية فعالة وترويج ما يسمى ماركة الهند والتي يفترض أن تعزز مكانة الهند في الساحة الدولية من خلال خمسة عناصر هي: التقاليد، والمواهب، والسياحة، والتجارة، والتكنولوجيا. ولهذا تركز رؤية الحزب على محورية الهند وفاعليتها السياسية، ولكن الأولوية تبدو للعلاقات التجارية والاقتصادية التي يمكن من خلالها تطبيق البرنامج الاقتصادي الطموح الذي ينتظره الشعب.

وفي علاقاتها الدولية تسعى الهند من خلال هذه العلاقات لتعزيز قوتها الدولية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً لموازنة التحدي الاقليمي المتمثل بالصين وباكستان، إذ لا ترغب الهند في رؤية الصين أكثر قوة ومكانة بعد تعاظم قدراتها العسكرية والاقتصادية، خاصة في منطقة نفوذها في جنوب آسيا والمحيط الهندي، فيما تعد باكستان مصدراً للتهديدات الارهابية للهند، وتهديداً اقليمياً تقليدياً[٧٠].

المطلب الثالث: الحزب الشيوعي الهندي:

تبنى الحزب الشيوعي الهندي الطرق الدستورية في المشاركة في السلطة معلناً ايمانه بأسلوب الصناديق الانتخابية والمشاركة البرلمانية منذ عام ١٩٤٧، وكان للحزب مشاركة في البرلمان وجمعيات الولايات.

وتعد ولايتي البنغال وكيرالا من المعاقل المهمة للحزب الشيوعي الهندي ، الا ان الحزب تعرض للعديد من الانتكاسات تبعاً لعلاقة الهند مع الدول المحيطة بها، فضلاً عن الخلافات العقائدية التي ظهرت بين الحزب الشيوعي السوفيتي والحزب الشيوعي الصيني وعدم تحديد الحزب لأيديولوجية واضحة تجاه المشاكل الداخلية[٧١].

ويتبع تنظيم الحزب الشيوعي الهندي النموذج السائد في الاحزاب الشيوعية عموماً، فالوحدة الاساسية في المستوى المحلي هي المدينة او المؤتمر المحلي والذي تشارك فيه كل المستويات في المنطقة ولكل مؤتمر في المدينة او المؤتمر المحلي في المنطقة او المؤتمر الاقليمي لجنة تنفيذية وسكرتارية، ومؤتمر الحزب في القمة الهرمية لينتخب اللجنة المركزية والتي تختار المجلس الوطني والسكرتارية العامة، وكما في الاحزاب الشيوعية الأخرى فان السيطرة للقمة ولعدد محدد نسبياً من الافراد[٧٢].

وقد عانى الحزب الشيوعي الهندي من تطور الاوضاع الداخلية في الهند، وخصوصاً بعد الحرب الهندية – الصينية عام١٩٦٢، فقد تعرض الحزب الى انشقاق كبير في عام ١٩٦٤، وتوجه احد الشقين نحو الاتحاد السوفيتي (السابق) وسمى نفسه الحزب الشيوعي الهندي، في حين توجه الشق الآخر نحو الصين وسمى نفسه الحزب الشيوعي الماركسي، كما تأسس حزب ثالث عام ١٩٦٩، وتبنى أيديولوجية حرب العصابات وعرف باسم الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني .

فالحزب الشيوعي الهندي (السوفيتي) بقي في تحالف مستمر مع حزب المؤتمر غير انه لم يستطع ان يحكم اي ولاية في الهند على العكس من الحزب الشيوعي الماركسي الذي استطاع ان يحكم بصورة دائمة

تقريباً ولايتي البنغال وكيرالا ويعود ذلك الى ان هذه الولايات من افقر المناطق الهندية واكثرها كثافة سكانية[٧٣] وكان نجاح الحزب في هاتين الولايتين عاملاً مهماً في تزايد قوة ونشاط الحزب على المستوى الوطني .

وعند الحديث عن ابرز تحرك للحزب الشيوعي الهندي في الساحة السياسية نجد ان حملة الحزب التي استغرقت شهرين بدءاً من ١٤ نيسان(ابريل) ١٩٧٦، للمطالبة بتنفيذ برنامج العشرين نقطة، وقد حققت الحملة نجاحاً هائلاً ، وشاركت فيها القاعدة النقابية وتنظيماتها دعماً لفقراء الريف ووصل عدد المشاركين الفعليين الى ٢٣ الف عضو هذا الى جانب مئات الآلاف من المواطنين الذين حضروا الاجتماعات الجماهيرية التي غطت حوالي ٥٠ الف قرية و ٢٧٠ منطقة.[٧٤]الا ان اهم ما يميز تجربة الحزب الشيوعي في الهند هو وجود ثلاث مميزات مهمة هي:-

١. ان هناك طبقة عمالية وهي بحكم برامج التنمية اكثر الطبقات مجالاً للاتساع مع تزايد التصنيع وتزايد حجم القاعدة العمالية غير المنتظمة في نقابات وهي المجال الطبيعي في نشاط اي حزب سياسي .

٢. ان الحزب على مقربة من تجربة التطبيق الشيوعي في الصين، وهو ما يعطي للحزب فرصة كبيرة في الاستفادة من الرصيد الفكري ومشاكل التطبيق داخل اطار الماركسية وفي تحليله لهذه الاوضاع استطاع الخروج من ازمته الداخلية .

٣. ان الهند دولة تعاني من الفقر، وهو تربة خصبة لنمو الحزب الشيوعي، وخصوصاً ان الطريق ما زال طويلاً امام الهند للوصول الى الحد المعقول لمستوى المعيشة[٧٥] والحقيقة ان نجاح الحزب الشيوعي الماركسي على المستوى الوطني يمكن ان نرجعه الى عدة عوامل مهمة ابرزها :-

أ. الدور المميز للحزب في حركة الاستقلال منذ عام١٩٢٠، بظهور اول حزب شيوعي في الهند وحتى ١٩٤٧ .

ب. ان اهداف الحزب تعبر عن مصالح الطبقة الكادحة الأكثر عدداً والاشد فقراً .

ج. التزام الحزب بالديمقراطية والبرلمانية واقامته تحالفات متعددة مع مختلف القوى السياسية .

د. موقف الحزب الرافض للتطرف الهندوسي والاحزاب التي تسعى في هذا الاتجاه وخصوصاً حزب بهاراتيا جاناتا .

المطلب الرابع: الجبهة المتحدة:

ضمت الجبهة المتحدة ١٣ حزباً بزعامة حزب جاناتا دال، وتعود اصول هذا الحزب الى تنظيم جان مورشا الذي اسسه فيشونات براتاب سنغ في تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٨٧، ووصفه بأنه حركة شعبية اكثر منها حزب سياسي، وخلال عام واحد تحول هذا التنظيم الى حزب جاناتا دال، وشكل جبهة وطنية واسعة في ايلول(سبتمبر) ١٩٨٨،[٧٦] والتي ضمت الاحزاب الآتية:[٧٧]

١. حزب جاناتا دال ، وهو الحزب الاقوى في الجبهة .

٢. حزب المؤتمر الاشتراكي .

٣. حزب درافيدا مونتيرا كازاجام (DMK) وكان يحكم ولاية تاميل نادو .

٤. حزب تيلجو ديسام وكان يحكم ولاية اوتار براديش وأبرز الاحزاب الاقليمية المهمة.

٥. حزب اسوجانا باريشاد وهو حزب اقليمي في ولاية آسام .

الجدير بالذكر ان الجبهة المتحدة وصلت الى السلطة بعد الانتخابات العامة في عام ١٩٨٩، إذ شكلت الجبهة حكومة أقلية اعتمدت على تأييد الشيوعيين من اليسار وحزب بهارتيا جاناتا من اليمين، الا ان الحكومة لم تستمر طويلاً اذ سرعان ما فقدت الاغلبية البرلمانية في ٢٣ ايلول(سبتمبر) ١٩٩٠ ،بعد سحب حزب بهاراتيا جاناتا لدعمه لها، وكان هذا مؤشراً لتراجع شعبية الجبهة التي حلت ثالثة في الانتخابات العامة عام ١٩٩١ ولم تحصل الا على ٥٩ مقعداً ، ولم تكن هذه الهزيمة لتمنع الجبهة من الدخول في تحالف موسع مع اثني عشر حزباً محلياً ويسارياً لترتفع حصتها الى ١٨٠ مقعداً،[٧٨] وفي انتخابات عام ١٩٩٩ ، لم يحصل حزب جاناتا دال بزعامة دافندرابراساد ياداف سوى على ٦ مقاعد فقط.[٧٩] وهو تراجع مهم في قوة الحزب لصالح تزايد قوة الاحزاب الاقليمية والمحلية .

المبحث الرابع: الاحزاب السياسية على المستوى الاقليمي والمحلي:

بدأت الاحزاب الاقليمية تشكل عامل ضغط على الحكومة المركزية وتزايدت مطالبة هذه الاحزاب بتوسيع الحكم الذاتي لبعض الولايات الهندية، والتي تهيمن عليها هذه الاحزاب، الا ان تحالف الاحزاب الوطنية مع الاحزاب الاقليمية لم يقدم حكماً جيداً.[٨٠] فقد اصبحت هذه الاحزاب احدى الاوراق المهمة في السياسة الهندية، وبالرغم من تباين حصتها من المقاعد في البرلمان، الا انها تمثل قوى الاستمرارية والاهمية في ولايات عدة، وفي بعض الولايات نجد ان الاحزاب الاقليمية هي جزء اساسي في نظام الاحزاب المحلية، وتزايدت اهميتها مع توافر قواعد واسس اجتماعية وعقائدية في المجتمع الهندي ومثل منتصف عقد الخمسينيات من القرن العشرين تزايداً واضحاً لأهمية هذه الاحزاب مع بداية الاضطرابات اللغوية ومحاولة إعادة تنظيم حدود الولايات على اسس لغوية[٨١].

كما تزايدت اهمية الاحزاب الطائفية فالجماعات الهندوسية المتشددة كان لها تأثير كبير من جانب البراهمة وبرزت منها راشتريا وجان سنغ والمهاسبها ورام راجيا براشاد وغيرها الى جانب ذلك كان هناك عدد آخر من الاحزاب يمثل الطبقات الدنيا من الهندوس والمنبوذين في الهند، وانحصر هدفه في حصول المنبوذين على وضعٍ مساوٍ أو على الاقل يقرب من وضع طبقة الهندوس اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.[٨٢] وتباينت توجهات الاحزاب الاقليمية إذ انحصر هدف حزب درافيد مونتيرا كازاجام (DMK) في الحصول على الحكم الذاتي في ولاية تاميل نادو والذي قاد ايضاً حركة من اجل مزيد من اجراءات الحكم الذاتي في الثقافة والسياسة اما حزب اكالي دال في ولاية البنجاب فقد جسد مطالب طائفة السيخ في ولاية منفصلة لهم تغطي البنجاب القديمة بأكملها وجسدها في مبادئ واهداف واضحة.[٨٣]

فأهم ما يميز الاحزاب الاقليمية والمحلية في الهند، هو تعددها وتزايدها بشكل واضح، فضلاً عن هيمنة وقوة تأثير بعض هذه الاحزاب على ولايات معينة، وهو ما يبرز صعوبة التأثير في هذه الولايات من قبل

الاحزاب الوطنية، دون المرور من خلال قناة الاحزاب الاقليمية، ولهذا نجد ان قوة وتأثير الاحزاب الاقليمية في بعض الولايات، كانت عاملاً مهماً في عرقلة ظهور وتطور احزاب وطنية قوية تنافس حزب المؤتمر على المستوى الوطني.

والخطر الآخر في ظاهرة تعددية الاحزاب، هو تزايد ظاهرة الانشقاقات الكبيرة في صفوف الاحزاب السياسية الامر الذي ادى الى صدور تعديل دستوري في عام ١٩٨٥، من قبل البرلمان أكّد على تجريد الاعضاء في المجالس التمثيلية سواء في البرلمان او في جمعيات الولايات من اهليتهم التمثيلية، اذا ما تركوا عضوية الحزب الذي انتخبوا منه او صوتوا بالامتناع او ضد اتجاه حزبهم والاستثناء الذي ورد في التعديل فيما اذا كان الانشقاق لثلث اعضاء الحزب او حدوث اندماج بين ثلثي الحزب الاصلي مع حزب آخر.[٨٤]

ومن ابرز الاحزاب الاقليمية في الهند هي :-

المطلب الأول، حزب اكالي دال:

يعد حزب شروماني اكالي دال (الجسد المقدس) من أهم الاحزاب الطائفية غير الهندوسية والتنظيم السياسي – الاجتماعي الرئيس لطائفة السيخ، ويتركز الحزب في ولاية البنجاب إذ يعيش معظم السيخ من الهنود،[٨٥] وعلى العكس من الاحزاب السياسية الاخرى في الهند، فانه يتخذ من المعابد السيخية مقرات لممارسة نشاطاته ويعد المعبد الذهبي في مدينة امريتسار اهم هذه المعابد ويمثل كعبة الحج بالنسبة للسيخ، كما يتخذ الحزب من المدارس الدينية ومحطات راحة المسافرين مقرات له.[٨٦]

لقد طالب حزب اكالي دال بدولة مستقلة للسيخ باسم (خالستان) بعد الاستقلال عام ١٩٤٧، الا ان اغلبية اعضاء الحزب قبلوا التسوية التي اقترحها حزب المؤتمر والحكومة المركزية ووقع الاتفاق في تشرين الاول(اكتوبر) ١٩٥٦ ، وصوتت الهيئة القيادية في الحزب لصالح الانضمام الى حزب المؤتمر في النشاط السياسي واستمرار المنظمة الدينية فقط.[٨٧]

وعند الحديث عن المشاركة السياسية نجد ان الحزب خرج من نشاط المؤتمر وأعيد تشكيل حزب اكالي دال في عام ١٩٦٢، واصبح الحزب الاقوى في ولاية البنجاب منذ عام ١٩٦٩، وشكل الحزب الحكومة في الولاية بالاشتراك مع حزب جان سنغ وانتهت هذه التجربة في عام ١٩٧١.فيما قادت هزيمة الحزب في انتخابات ولاية البنجاب عام ١٩٧٢،[٨٨] الى تغييرات مهمة في نشاط الحزب إذ جاءت مطالب زعماء الطائفة في قرار عرف بـ(اناندو بورصحاب) الذي اجازته كتلة السيخ البرلمانية في تشرين الاول(اكتوبر)١٩٧٣، ومن ثم مصادقة مؤتمر الحزب لعموم الهند في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨،عليه ويؤكد القرار على المطالبة بتعميق الحكم الذاتي فضلاً عن العديد من المطالب المهمة الاخرى.[٨٩]

وفي اعقاب صدور هذا القرار الذي ضّمن في برنامج الحزب الانتخابي، جاءت النتيجة واضحة بفوز الحزب بـ ٥٨ مقعدا من اصل ١١٧ مقعدا في انتخابات ولاية البنجاب عام ١٩٧٧،وشكل الحزب حكومة ائتلافية مع حزب جاناتا والحزب الشيوعي الهندي، الا ان قوة الحزب تراجعت بعد خسارته انتخابات عام ١٩٨٠، ليشكل حزب المؤتمر الحكومة في ولاية البنجاب.[٩٠] كما شهدت بداية عقد الثمانينيات تحركا واسعا

للحزب وتزايد مطالبته بالحكم الذاتي للبنجاب مع بعض المطالب الدينية الاخرى،[٩١] وكان الانقسام واضحا في صفوف الحزب فقد طالب المعتدلون بزعامة سنغ لونجول بالحكم الذاتي للولاية، بينما طالب المتطرفون بزعامة سنغ بيهذر نوالي بدولة مستقلة للسيخ في البنجاب وهي (خالستان) وحظيت هذه الفكرة بدعم الجاليات السيخية في الخارج.[٩٢]

وبتزايد الصدام بين الهندوس والسيخ في ولاية البنجاب اقدمت الحكومة على اعتقال زعماء الحزب ورؤساء الاتحادات الطلابية الذين سرعان ما تم الافراج عنهم بموجب عفو عام.وتحرك الزعماء السياسيين للسيخ بطريقتين :-

الاولى :- تنظيم مظاهرات صاخبة في العاصمة نيودلهي في شباط(فبراير) ١٩٨٤،إذ احرقوا خلالها المادة ٢٥ من الدستور الهندي .

الثانية :- فرض المتطرفين السيخ حصاراً على تصدير الحبوب من ولاية البنجاب الى بقية الولايات الهندية ، مما هدد بتعريض البلاد لأزمة غذائية.[٩٣]

ومع تزايد نشاط المتطرفين السيخ فرض حضر التجوال في البنجاب في ٢ حزيران(يونيو) ١٩٨٤ ، وهو ما دفعهم الى الاعتصام في المعبد الذهبي، وتزايدت حدة الموقف مما دفع الحكومة الى اصدار اوامرها الى قوات الجيش لاقتحام المعبد في ٦ حزيران(يونيو) إذ قتل الزعيم المتطرف سنغ بيهذر نوالي وقتل ايضا امريك سنغ رئيس اتحاد طلبة السيخ لعموم الهند واعتقل زعيم الجناح المعتدل.[٩٤] لقد ادى قرار الاقتحام وما اعقبه من احداث الى اغتيال السيدة انديرا غاندي في ٣١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٤، على يد اثنين من حراسها من طائفة السيخ ، وكان الحادث بحد ذاته مؤشراً مهماً لتدهور الوضع الطائفي، وبلوغه مرحلة المواجهة المباشرة والعنيفة بين الحكومة المركزية وطائفة السيخ التي مثلتها احزاب اكالي دال بأشكالها المتعددة[٩٥].

ونتيجة لهذه الاحداث أجلت الانتخابات العامة في ولاية البنجاب حتى ٢٥ ايلول(سبتمبر) ١٩٨٥، واسفرت عن فوز حزب اكالي دال المعتدل بأغلبية ٧ مقاعد من اصل ١٣ مقعد مخصصة للولاية في البرلمان،[٩٦] على الرغم من مقاطعة المتطرفين بزعامة جو جيندر سنغ لها وسعيهم الى استمرار الكفاح من اجل الاستقلال التام للولاية ، اما في انتخابات ولاية البنجاب فقد حصل حزب اكالي دال المعتدل على ٧١ مقعداً من اصل ١١٧ مقعداً واصبح سورجيت سنغ بارتالا زعيم الحزب رئيساً لوزراء الولاية[٩٧]

وبعد كل ما تقدم نجد ان الحزب قد عانى ومنذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي من تزايد قوة الجناح المتطرف فيه والذي سعى الى احداث انشقاق كبير في الحزب عام١٩٨٢، ليصبح الحزب حزبان يمثلان طائفة واحدة ، الا ان تزايد قوة الحزب المتطرف ولجوءه الى استخدام العنف وسيلة لتحقيق اهدافه وغاياته كان ذا اثر سلبي على مسيرة الحزب وعملية الاستقرار السياسي في البنجاب . وجاء لجوء الحزب الى الاعتصام في المعبد الذهبي وقيام قوات الجيش باقتحامه عاملاً مهماً في تزايد قوة الفئات المتطرفة من السيخ ، والتي قامت باغتيال انديرا غاندي وما ترتب عليه من عنف طائفي كان الاعنف في الهند منذ الاستقلال عام ١٩٤٧، ليؤدي بالنتيجة الى حالة من عدم الاستقرار السياسي اثر على مسيرة التجربة البرلمانية الهندية .

المطلب الثاني، حزب دارفيديا مونتيرا كازاجام:

يعد حزب دارفيديا مونتيرا كازاجام اي الاتحاد الدرافيدي التقدمي احد الاحزاب الاقليمية ويتخذ الحزب من الناطقين باللغة الدرافيدية في جنوب الهند قاعدة له.[٩٨] إذ تعود جذور الحزب الى حركة الاتحاد الدرافيدي التي اسسها سوامي بنكر عام ١٩٤٥ وتميز نشاط الحركة بالطابع العسكري دفاعاً عن حقوق شعب التاميل ضد البراهمة وغيرهم واقامة دولة ((درافيدياستان)) المستقلة[٩٩]

ويدعو الحزب الى اقامة مجتمع لا طبقي واتباع الطريق الاشتراكي، وهي توجهات تلقى القبول من ابناء الطبقات الفقيرة في المناطق الجنوبية، وقد انعكس هذا في بروز الحزب كأقوى حزب معارض في ولاية تاميل نادو في الانتخابات العامة الثالثة عام ١٩٦٢، وتزايد قوته في السنوات اللاحقة ليحقق الحزب فوزاً انتخابياً مهماً في انتخابات عام ١٩٦٧، بعد تحالفه مع حزبي سوانترا والحزب الشيوعي الهندي الماركسي[١٠٠].

وتزايدت المنافسة بين الحزب وحزب المؤتمر القديم في ولايتي تاميل نادو وبوندشيري اضافة الى تزايد المنافسة الشخصية داخل زعامة الحزب والتي ادت الى انقسام في صفوف الحزب عام ١٩٧٢، وظهور حزب جديد هو حزب الاتحاد الدرافيدي التقدمي بزعامة رام شندران وتبنى دستور الحزب نفسه الا انه الغى منصب رئيس الحزب ليحل محله منصب السكرتير العام للحزب، وأكد الحزب في مطالبه على مزيد من الحكم الذاتي لولاية تاميل نادو ومعارضة اعتبار اللغة الهندية لغة رسمية في ولاية تاميل نادو.[١٠١]

لقد جاء نزوح التاميل من سريلانكا الى ولاية تاميل نادو عام ١٩٨٤ ، بعد تدهور الوضع الطائفي في سريلانكا، عاملاً في زيادة الضغط على الحكومة الهندية ،إذ بدأ ابناء طائفة التاميل في الهند وفي ولاية تاميل نادو بممارسة الضغط من اجل التدخل لإنقاذ ابناء طائفتهم في سريلانكا، وذهب بعض النواب التاميل الى المطالبة بغزو سريلانكا عسكرياً، واتسم موقف الحكومة بالحزم في القضية فقد أكدت السيدة انديراغاندي (ان الهند لا يمكن ان تقف مكتوفة الايدي تجاه ما يحدث هناك) وبعد وصول راجيف غاندي الى السلطة عام ١٩٨٤، اعلن رفضه لما اتخذته حكومة سريلانكا من مواقف عنيفة تجاه مطالب التاميل، مؤكداً ان حكومته ستعمل بكل جهد لمساعدة الثوار التاميل على ايجاد حل لمشاكلهم. محذراً الثوار من ان جميع أوجه النشاط الذي يمارسونه من خلال ولاية تاميل نادو الهندية، سيكون موضع مراقبة شديدة اذا عارضوا فكرة التعاون مع الحكومة للتوصل الى حل سلمي للنزاع الطائفي بين الاغلبية السنهالية والأقلية التاميلية في سريلانكا.[١٠٢]

وبعد جهود متواصلة للحكومة الهندية تم التوصل الى توقيع اتفاق سلام بين التاميل الذين مثلتهم حركة تحرير نمور التاميل ايلام (LTTE) والحكومة السريلانكية، في تموز(يوليو) ١٩٨٧ ،وانتهت العمليات العسكرية للجيش ضد اقليم جافنا، ووقعت الحكومة اتفاقاً مع الهند لمواجهة احتمالات المستقبل، من خلال تواجد عسكري هندي في اقليم جافنا، لضمان تنفيذ اتفاق السلام، بالرغم من ان الاتفاق حمل في طياته مخاطر عديدة في مقدمتها ان القوات الهندية لن تتوانى عن مواجهة التاميليين، وما مثله ذلك من مخاطر جسيمة للحكومة الهندية داخلياً واحتمالات اندلاع المواجهة داخلياً في ولاية تاميل نادو.[١٠٣]

وبعد نقض الاتفاق من قبل حركة تحرير نمور التاميل ايلام، اقدمت القوات الهندية على التدخل ، وخاض

الجيش معارك ضارية ضد التاميل بعد ان كان المساند الرئيس لهم. وترافقت هذه الاحداث مع تدهور الوضع السياسي في ولاية تاميل نادو،وفرض الحكم المركزي عليها[١٠٤] ومع مطلع عقد التسعينات تمكن حزب درافيدا مونتيرا كازاجام (DMK) من هزيمة حزب المؤتمر في انتخابات الولاية، والانضمام الى الجبهة المتحدة،[١٠٥] وتزايدت قوة الحزب على المستوى الوطني اكثر إذ حصل الحزب على ١٨ مقعداً في البرلمان عام ١٩٩٨.وانضم الحزب الى تحالف بهاراتيا جاناتا لتشكيل الحكومة اضافة الى العديد من الاحزاب الاقليمية الأخرى، الا ان الخلافات بين اطراف التحالف دفعت رئيسة الحزب جايا لاليثا الى سحب دعم الحزب للحكومة وسقوطها في نيسان(ابريل) ١٩٩٩،الا ان قوة الحزب تراجعت في انتخابات ١٩٩٩،[١٠٦] ولم يحصل سوى على ١٢ مقعداً في البرلمان ، ويقود الحزب مورسوالي ماران ويهيمن الحزب على الحكم في ولاية تاميل نادو.[١٠٧]

وحقق حزب درافيدا مونيترا كازاجام فوزا كاسحا في الانتخابات العامة عام٢٠٠٤،بعد تحالفه مع حزب المؤتمر، وحصل على ٣٩مقعدا في البرلمان الهندي، الا ان الحزب شهد تراجعا واضحا في شعبيته بعد موجة من ارتفاع الاسعار وانقطاع التيار الكهربائي، اضافة الى انضمام زعيمة الحزب جايا لاليثا الى الجبهة الثالثة التي قادها الشيوعيون، وكانت في الماضي قد ساعدت كلاً من حزب المؤتمر وحزب بهاراتيا جاناتا على تشكيل ائتلافات حكومية.[١٠٨]

ان اهم ما يميز نشاط حزبي اكالي دال وحزب درافيد مونتيرا كازاجام، هو اقتصارهما في حدود ولاية معينة، وسعي الحزب في برنامجه الى مزيد من الحكم الذاتي، اضافة الى ان الاضطراب السياسي خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، كان من اهم سمات حالة الولايتين (البنجاب وتاميل نادو) فاذا كان المتطرفون السيخ قد دخلوا في مواجهة مباشرة مع الحكومة في ولاية البنجاب، فان التاميل من خارج الهند هم الذين دخلوا في مواجهة مباشرة مع الجيش الهندي في سريلانكا، وفي كلتا الحالتين ادت هذه الاوضاع الى حالة من عدم الاستقرار السياسي في عموم الهند، واغتيال رئيسة الوزراء عام ١٩٨٤ من قبل المتطرفين السيخ، ثم اغتيال راجيف غاندي عام ١٩٩١، من قبل متطرفي التاميل في ولاية تاميل نادو وفي كلا الحالتين كان الخطر يهدد التجربة البرلمانية الهندية بأكملها .

المطلب الثالث: حزب المؤتمر الوطني لجامو وكشمير (NCJ&K):

ويعد من ابرز الاحزاب الاقليمية في الجزء الهندي من ولاية جامو وكشمير ويرأسه فاروق عبد الله الملقب بـ((أسد كشمير)) ويدعو الحزب الى حكم ذاتي اكثر لولاية جامو وكشمير والتي يشكل المسلمون الغالبية العظمى فيها ، واهم ما يدعو اليه الحزب هو توحيد الشطرين الهندي والباكستاني من كشمير في ولاية واحدة ضمن الهند، ويؤمن الحزب بالعلمانية والاشتراكية والديمقراطية ، ويحظى الحزب بامتيازات مهمة لدى الحكومة المركزية في الهند.[١٠٩]

ويتميز الحزب بنشاطه الواضح في الحياة السياسية للولاية منذ اجراء اول انتخابات فيها عام ١٩٥١ وحصول الحزب على ٧٥ مقعداً في برلمان الولاية وصولاً الى حصوله على ٥٧ مقعداً من اصل ٨٧ مقعداً

في برلمان الولاية في انتخابات عام ١٩٩٦ ،[١١٠] وفي الانتخابات العامة عام ١٩٩٩ حصل الحزب على ٥ مقاعد في البرلمان المركزي.[١١١] كما حصل الحزب على ٢٨ مقعدا من مقاعد برلمان الولاية وحصل حزب المؤتمر على ١٧ مقعداً في الانتخابات التي اجريت في كانون الاول (ديسمبر)٢٠١٤، وليشكل الحزب حكومة الولاية بالتحالف مع حزب المؤتمر. [١١٢] وفي الانتخابات العامة عام ٢٠١٩ حصل المؤتمر الوطني لجامو وكشمير على ثلاثة مقاعد في البرلمان وكانت لكل من محمد اكبر لون وفاروق عبد الله وحسنين مسعودي.

المطلب الرابع: تقويم النظام الحزبي في الهند:

يبرز الحديث عن التغييرات التي طرأت على النظام الحزبي في الهند وعملية اجراء الانتخابات العديد من المراحل المهمة وهي [١١٣]:

١- المرحلة الاولى(١٩٥٢-١٩٧٧) هيمنة حزب المؤتمر،اذ شكل الحزب حكومات قوية في ظل غياب احزاب المعارضة القوية والتي كانت مجرد احزاب متفرقة، وقد استغرقت هذه المرحلة الحقبتين الأوليتين بعد الاستقلال.

٢- المرحلة الثانية(١٩٧٧-١٩٨٠) ويمكن تسميتها (نظام المؤتمر – المعارضة)،وتميزت ببروز حزب واحد وهيمنة غير مسبوقة لحزب المؤتمر، وعلى الرغم من بقاء الحزب خارج السلطة وتولي تحالف المعارضة للسلطة الا انه كان الابرز في النظام الحزبي واستمرار قاعدة الدعم الشعبي له،الى جانب ثنائية حزبية في عدة ولايات.

٣- المرحلة الثالثة(١٩٩٦- ٢٠٠٤) وتبدأ بانتخابات عام ١٩٩٦،وتميزت بانحسار نفوذ الاحزاب الوطنية وثبات قوة الاحزاب الاقليمية والمحلية، اذ كانت حصة الاحزاب الوطنية من الاصوات ٨,٢٨% لحزب المؤتمر وهي الادنى، و٢٩,٢٠% لحزب بهاراتيا جاناتا، و٨,٨% لحزب جاناتا دال، على العكس تماماً من بعض الاحزاب الاقليمية التي حظيت بحصة كبيرة من الاصوات مثل حزب تيلجو ديسام وحصل على ٩٧,٢% وحزب ساماجوادي وحصل على ٨٦,٢% وحزب بهوجان سماج وحصل على ٦٤,٣% ودرافيد مونتيرا كازاجام وحصل على ٢,١٥% وهي قوة مضافة لأحزاب الولايات وبما يجعلها احد محددات السلطة المركزية وتهديداً كبيراً للعلمانية والاستقرار السياسي في الهند. وكانت هذه مرحلة من التنافس فقد فيها حزب المؤتمر السلطة وتولت المعارضة الحكم في الهند حتى عام ٢٠٠٤.

٤- المرحلة الرابعة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) اذ حقق حزب المؤتمر فوزا مهما في الانتخابات العامة عام ٢٠٠٤، فقد حصل التحالف التقدمي المتحد اي حزب المؤتمر والاحزاب المتحالفة معه على ١٥٠ مقعداً الا ان ربع نوابه تقريبا واجهوا قضايا جنائية بحقهم منذ العام ٢٠٠٤ اكثر من نصفها جرائم خطيرة بما في ذلك القتل والاغتصاب والفساد على نِطاق واسع. وحصل التحالف الوطني اي حزب بهاراتيا جاناتا والاحزاب المتحالفة معه على١١١ مقعداً وحصل الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي) على٤٢ مقعدا وحصل حزب سماجوادي على٣١ مقعداً وحصل حزب راشتريا جاناتادال على٢٤ مقعدا وحصل حزب بهاجوان سماج

على١٦ مقعداً وحصل حزب درافيدمونتيراكازاجام على١٦ مقعداً وحصل حزب شيف سينا على١٢ مقعداً وحصل الحزب الشيوعي الهندي على ١٠ مقاعد وحصل حزب المؤتمر القومي على١٠ مقاعد وحصلت الاحزاب الصغيرة الاخرى على١٢١ مقعداً[١١٤] وحكم الحزب مِن خِلال ائتلاف مُستقر، لكنه خسر حلفائه في الآونة الأَخيرة وبدأت الكثير من الجماعات الاقليمية في النأي بنفسها عن حزب يرونه فاقد القدرة على التواصل بعد عقود من هيمنتهُ على الحياة السياسية في الهند الا ان ما تقدم لا ينفي حقيقة ان حزب بهاراتيا جاناتا القومي الهندوسي المعارض واجه ايضا صعوبات فوجوده لا يكاد يذكر في الولايات الجنوبية مثل ولاية تاميل نادو، فيما ترى عدة احزاب شمالية اصوات المسلمين متحدة ضد عناصرها من الهندوس المتطرفين، وهذا ما ساعد على ظهور جبهة ثالثة في عام ٢٠٠٩ من الاحزاب يقودها الشيوعيون وهو انعكاس واضح لحالة التشتت للقوى السياسية.

٥- المرحلة الخامسة (٢٠١٤– ٢٠١٩) وتبد بالانتخابات العامة عام ٢٠١٤، إذ حقق حزب بهاراتيا جاناتا فوزاً كبيراً، إذ حصل على ٢٨٢ مقعداً، وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات هي الأعلى في تاريخ الجمهورية إذ وصلت الى٦٦,٣٨%، وكذلك كانت الأعلى في عدد المصوتين الذي وصل الى ٥٦٣ مليون مقترع من أصل ٨١٥ مليون مقترع يحق لهم التصويت، فضلاً عن أن الانتخابات انطوت على اكبر عدد من المقاعد يحصدها حزب واحد منذ ثلاثين عاماً، وايضا على اكبر خسارة لحزب المؤتمر في تاريخه إذ حصل على ٤٤ مقعداً فقط، وما يعنيه هذا الفوز أن الشعب الهند قد اعطى ثقة كاملة لحزب بهاراتيا جاناتا ايماناً منه بالشعارات والبرامج الاقتصادية التي نادى بها، مما يعني ان الحزب لن يدخل في مساومات مع أحزاب أخرى تجبره على التخلي عن أي بند من برنامجه، بل سيعمل بحرية كاملة وفق قناعاته. وهنا يمكن ان نسجل على نتيجة الانتخابات عدة نقاط مهمة أبرزها[١١٥]:

اولاً: أنها المرة الأولى في تاريخ الجمهورية الهندية التي يفوز فيها حزب ديني بأغلبية مقاعد البرلمان على المستوى الوطني. وهذا ما يثير المخاوف من أن يتفرد الحزب بممارسات سياسية ودينية لم يستطع من قبل تطبيقها، بوصفه كان شريكاً في تحالفات أو ائتلافات، أو أنه لم يحظ بهذا القدر من التمثيل والتفويض.

ثانياً: أن فوز حزب بهاراتيا جاناتا في الانتخابات يطرح قضية البعد الديني الهندوسي في الحياة السياسية الهندية. وهذا ما يطرح امكانية ان يقر تشريع عبر البرلمان يضفي الشرعية القانونية على بناء معبد رام محل مسجد بابري في أيوديا، وتكريس رؤية أن الهند هي الوطن الطبيعي للهنود المضطهدين الباحثين عن ملجأ، مما قد يثير مشكلات دينية يمكن ان تعصف بالاستقرار والنمو المتحقق حالياً وببرامجه أيضاً.

ثالثاً: الهزيمة التاريخية لحزب المؤتمر، فقد اقر الحزب بالهزيمة وانها تعني الحزب جماعياً والتأكيد على ان الحزب سيعمل بشكل بنّاء في المرحلة القادمة. ولهذا يبدو الحزب مطالباً بالحفاظ على سمعة اسرة غاندي بوصفها الرصيد الاساسي للحزب وتاريخه ودوره الكبير الذي يستند اليه منذ الاستقلال، فوجود راهول غاندي وريث العائلة سوف تتيح له مجالاً اكبر لممارسة القيادة وهو على رأس الحزب وليس في خلفية المشهد السياسي، ومن غير المستبعد ان تدخل شقيقة راهول بريناكا خلال المدة القادمة معترك السياسة ليشكلا ثنائياً

قوياً يواجه صعود الاحزاب القومية المتشددة، فقد شاركت بكثافة في الحملة الانتخابية للحزب ما يعني ان إعادة الهيكلة في الحزب لن تستبعد دور أسرة غاندي بل ربما ستعززه.

رابعا: دور العامل الاقتصادي في الانتخابات، فقد روج حزب بهاراتيا جاتا طوال الحملة الانتخابية بكثافة لمعادلة اقتصادية ترتكز على أن معدل النمو بلغ ٧% في ولاية جوجرات التي ترأسها زعيمه ناريندرا مودي في حقبة ٢٠٠١-٢٠١٤، في حين انخفض المعدل على مستوى الهند في ظل حكم حزب المؤتمر الى نحو ٤%، وظل يكرر شعار (إذا كان ممكناً تحقيق النمو والازدهار في جوجرات، فبالإمكان تحقيقهما في الهند)، وهذا ما اعطى أملاً للناخبين بأن الازدهار الكبير الذي حققته جوجرات باستقدام الاستثمارات وتزايد المشروعات التجارية والصناعية وتوفير فرص العمل، هو ما سيطبق في الهند إن وصل مودي للحكم. وفي ظل ضعف نسب النمو وتزايد الفقر وانتشار الفساد الاداري والمالي وعدم توفير فرص عمل كافية، يبدو ان العامل الأكثر تأثيراً في توجهات الناخبين كان إحداث التغيير الاقتصادي.

خامساً: تفتت أصوات المسلمين، على العكس من الاحزاب الهندوسية والقومية، يعرف اغلب المسلمين الهنود بعدم انتظامهم في احزاب ذات صبغة دينية. وبالرغم من وجود حزبين إسلاميين يسعيان الى اجتذاب أصوات المسلمين كي يكونوا قوة مؤثرة، فانهما لم ينجحا في ذلك، إذ حصلت رابطة اتحاد مسلمي الهند على مقعدين اثنين، وحصل مجلس اتحاد المسلمين لعموم الهند على مقعد واحد فقط. والاغرب في الهند أن بعض المسلمين صوتوا لحزب بهاراتيا جاناتا رغم تاريخه العدائي تجاه المسلمين، وفي هذا السياق يقول م.ج. أكبر السكرتير الصحفي السابق لراجيف غاندي: (أن الحاجة الأكثر الحاحاً الآن هي ايجاد قيادة اقتصادية، والسيد مودي هو الرجل الذي يستطيع تأدية المهمة. ان الهند تحتاج لخلق ٢٠ مليون فرصة عمل جديدة سنوياً لتوظيف سكانها المتزايدين من الشباب، وهو ما يعني أن اقتصادها يجب أن ينمو بمعدل لا يقل عن ٩%).

ختاماً، (غالباً ما يُقال ان الدليل على ان الديمقراطية ضربت الآن جذورها في الهند هو اجراء انتخابات دورية. وهذا ضروري، لكنه غير كاف، لأن الانتخابات، يمكن ان تكون مجرد وسيلة لتقديم رعاة بدلا من انتخاب ممثلين، علاوة على ذلك، المساواة التي تدعيها الديمقراطية يمكن جعلها غير مؤثرة من خلال عدم مساواة اقتصادية مفرطة. ومن المهم ايضا بالنسبة الى الديمقراطية اسلوب ممارسة النفوذ السياسي عندما يتعلق الأمر بوظيفة المؤسسات غير المنتخبة، ومن بينها المؤسسات القانونية والقضائية وحرية المعلومات. فالنظام القضائي يراد به ضمان ان السياسيين والاداريين لايسيئون استخدام مواقعهم في اطار الديمقراطية.)[١١٦]

والواقع ان النظام الانتخابي في الهند يعكس فهماً واضحاً من النخبة السياسية التي وضعت الاسس الدستورية والقانونية، وكذلك التي تولت السلطة فيما بعد لطبيعة المجتمع الهندي الذي يتسم بدرجة كبيرة من التنوع والتداخل في مختلف الجوانب. وهذا ما أوجد أكثر من شكل من أشكال الانتخاب في اطار المؤسسات السياسية القائمة سواء في السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية.

الخاتمة:

تبرز تجربة الهند تحديات أمام استمرار تطورها كدولة ديمقراطية علمانية شاملة. وهناك منّ يرى أن دور آل غاندي ودور المؤتمر –آلتهم السياسية– قد توقف تقريبا. لقد كتب نهرو في كتابه لمحات من تاريخ العالم عن قدرة الهند على الصمود وشدد على أنها ستحيا دوما. وقد رحل نهرو ورحلت انديرا وراجيف، وهم شكلوا ما صارت عليه الهند اليوم، لكن الهند لاتقف عند شخص واحد أو أسرة واحدة. ان رؤية نهرو للهند صادقة؛ كجبال كشمير التي عشقتها انديرا وانحدرت منها اسرتها، الهند باقية. فالهند أمة تتكون من أكثر من مليار نسمة، وإن تقدم أي أمة يعتمد على الطريقة التي يفكر فيها أبناؤها، إنها الأفكار هي ما يتحول الى أفعال، لذ فإن على الهند ان تفكر كأمة تتألف من مليار نسمة وعليه يبدو المجال مفتوحاً ولندع العقول الشابة تزدهر وتتفتح، وتكون ملأى بالأفكار، أفكار الازدهار.

إذ وصلت الهند الى مركز عالمي مرموق في عقد الستينيات من القرن الماضي، فيما كان المحللون يتحدثون بصراحة عن امكانية انهيار الهند بسبب النمو السكاني الجامح، وضعف التوسع الاقتصادي، والحركات الشيوعية الناشئة، والنظام الاجتماعي القائم على الطبقات والطوائف. ومع ذلك فقد أظهرت الدولة الهندية قدراً كبيراً من المرونة والتساهل. وباستثناء مدة قصيرة في أواخر عقد السبعينيات من القرن الماضي عندما علقت الحريات السياسية، تمكنت الهند من التعامل مع الأزمة دون أن تتخلى عن التزامها بالمُمارسة الديمقراطية.

الهوامش والمصادر:

1 - Myron weiner,south Asia,In Gabriel A.Almond and James S. Coleman(ed).The politics of the Developing Areas.princeton University press,new Jersey,1960.p153.

٢ – بارينجتون مور.الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية.ترجمة احمد محمود.المنظمة العربية للترجمة.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠٠٨.ص٤٢٧– ٤٢٨.

٣ – ستار جبار علاي.التجربة الهندية،أكبر ديمقراطية في العالم.العربي للنشر والتوزيع.القاهرة.الطبعة الاولى، ٢٠١٧، ص٦ وما بعدها.

(*) –احد موظفي الخدمة المدنية، تقاعد من الخدمة عام ١٨٨٤ وتفرغ للعمل السياسي.

(**) وميش جاندرا بونيرجي (١٨٤٤–١٩٠٦)، من مؤسس حزب المؤتمر واول رئيس له. سافر الى بريطانية لدراسة القانون عام١٨٦٤. مارس المحاماة في المحكمة العليا في كلكتا ١٨٦٨،وعضو مجلس الحكومة١٨٨٢– ١٨٨٧.وعضو المجلس التشريعي للبنغال١٨٩٣. انظر:

Anil Seal. The Emergence of Indian Nationalism. London.1971 .P.380.

٤ –ناقش هيوم مع القادة الهنود عام ١٨٨٤، عقد مؤتمر دوري لتمثيل كل اجزاء الهند وتشكيل "رابطة وطنية" لتوجيه النشاطات السياسية في عموم البلاد. ودعى هيوم ايضاً الاتحاد الوطني الهندي برئاسة بونيرجي لحضور المؤتمر وكان الاتحاد قد عقد اول مؤتمر له عام ١٨٨٣، والثاني عام ١٨٨٥، وللتميز بين الحزبين كان هيوم قد اطلق على حزبه Congress بينما كان حزب بونيرجي Conference انظر:

- Abdul Jabar Abid Mustafa. Arab Ba'th Socialist Parity and The Congress party, Acomparative Study of Social Bases and Organizational Structure. (Thesis PhD) University of Delhi. 1986. pp .84 –87.

٥- عبد الرزاق مطلك الفهد.تاريخ العالم الثالث.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.جامعة بغداد.١٩٨٩.ص٤٤٧- ٤٤٨.

٦- ليلى ياسين حسين. حزب المؤتمر الوطني (١٩١٩-١٩٣٠) دراسة تاريخية. رسالة ماجستير (غير منشورة). كلية الآداب. جامعة البصرة. ١٩٨٣. ص١٦.

٧ – أسامة الغزالي حرب. مصدر سابق.ص١٠٢-١٠٩.

٨ – خليل ابراهيم احمد وعوني عبد الرحمن.تاريخ العالم الثالث.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.جامعة الموصل.١٩٨٩.ص١٠٩. ايضاً : بيتروورسلي. العالم الثالث. ترجمة حسام الخطيب. منشورات وزارة الثقافة والسياحة والارشاد القومي. دمشق. ١٩٦٨. ص٩١.

٩ – ليلى ياسين حسين. مصدر سابق . ص٢٠.

١٠ – عبد المنعم النمر. كفاح المسلمين في تحرير الهند. مكتبة وهبة. مصر. الطبعة الاولى. ١٩٦٤. ص٧٣.

١١ – ليلى ياسين حسين. مصدر سابق. ص١٨- ١٩.

١٢ – كانت البنغال المقاطعة الرئيسة في الهند البريطانية وعدد سكانها يزيد على ٨٥ مليون، وبموجب قرار التقسيم شكلت ولاية بأكثرية اسلامية في البنغال الشرقية وآسام وعاصمتها دكا وعدد سكانها ٣١ مليون نسمة منهم ١٨ مليون من المسلمين و١٣ مليون من الهندوس وغيرهم وولاية اخرى بأكثرية هندوسية في البنغال الغربية وعاصمتها كلكتا وعدد سكانها٥١ مليون نسمة منهم٤٢ مليون من الهندوس و٩ملايين من المسلمين وغيرهم.انظر: ستانلي ولبرت.محمد علي جناح مؤسس الباكستان. ترجمة سهيل زكار.دار قتيبة.دمشق.١٩٨٨.ص٤٢. ايضاً: اشتياق حسين قريشي. سيرة ميلاد آمة. ترجمة خليل جواد.مؤسسة علأ للصحافة والطباعة والتوزيع. دمشق. ١٩٩٦. ص٣٣.

١٣ – نقلا عن : عبد المنعم النمر. مصدر سابق. ص٦٤ .

(*) محامي وسياسي من بومباي ولد في ٢٥ كانون الأول(ديسمبر) ١٨٧٦ ، وينحدر من اسرة براهمية اعتنقت الاسلام وكانت تشتغل بتجارة الجلود وتنتمي الى طائفة الشيعة الاسماعيلية، والده يسمى(بونجا جنه)، وكان محمد على هو الولد الثاني له، تلقى تعليمه الاول في مدرسة في كراتشي ثم درس في بومباي في المدرسة الابتدائية ثم في المدرسة العالية،سافر الى انكلترا في عام١٨٩١، لدراسة الحقوق والادارة تمهيدا للالتحاق باحدى الوظائف في حكومة الهند، عاد الى الهند في عام ١٨٩٦، ليعمل في المحاماة ومنها دخل الى الساحة السياسية، شارك لاول مرة في حزب المؤتمر عام ١٩٠٤ . وفي عام ١٩٠٩ انتخب لعضوية المجلس التشريعي الامبراطوري عن بومباي. انظر: عباس العقاد. القائد الاعظم محمد علي جناح. كتاب الهلال. العدد ٢١. كانون الاول. ١٩٥٢. ص٨٨- ١٠٢. ايضا: جلال الحفناوي. المهاتما غاندي، ومحمد علي جناح. ماجدة علي صالح(محررة). عظماء اسيا في القرن العشرين. مركز الدراسات الاسيوية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة.٢٠٠٠.ص١٤٨-١٤٩. انظر ايضاً: ستانلي ولبرت. مصدر سابق. ص٣٥.

١٤ – سلامة موسى. غاندي والحركة الهندية . سلامة موسى للنشر والتوزيع . مصر . الطبعة الثانية.بلاتاريخ.ص ٢٣.

(*) بال جاهندهار تيلاك ولد ١٨٥٦، صحفي وزعيم سياسي من مقاطعة مهاراشترا تزعم الجناح المتطرف في حزب المؤتمر. نفي من الهند (١٩٠٨-١٩١٤) لنشاطه السياسي شكل عصبة الحكم الذاتي عام ١٩١٦. توفي عام ١٩٢٠، انظر- ليلى ياسين . مصدر سابق .ص٢٢٨. ايضاً :.Anil Seal .op.cit.p.385-

١٥ - بارينجتون مور.مصدر سابق.ص٤٢٨- ٤٢٩.

(**) جواهرلال نهرو ولد ١٨٨٩.محام وسياسي من الاقاليم المتحدة درس القانون في انكلترا ١٩١٠ وعاد الى الهند في عام ١٩١٢ انظر. جواهرلال نهرو .قصة حياتي . نقله للعربية مروان الجابري. منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر. بيروت. الطبعة الاولى. ١٩٥٩ . ص٢٦-٥٥. ايضاً: جواهرلال نهرو. لمحات من تاريخ العالم. نقله للعربية لجنة من الاساتذة الجامعيين.المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع.بيروت.١٩٥٧ . ص٥ .

١٦ -جواهرلال نهرو. قصة حياتي. مصدر سابق. ص٥٦.

(*) موهنداس كرمشند غاندي ولد في عام ١٨٦٩. درس القانون في انكلترا وتخرج عام ١٨٩١.عاد الى الهند، قضى عشرين عاماً من العمل والنضال السلمي في جنوب افريقيا. انظر: لويس فيشر. غاندي الثائر القديس. ترجمة صوفي عبد الله. دار الهلال. ١٩٥٨.ص٢٠-٤٢.

١٧ -غاندي. قصة تجاربي مع الحقيقة. نقله للعربية منير البعلبكي. دار العلم للملايين. بيروت. الطبعة الاولى.١٩٥٨. ص ٥٥٨. ايضاً: لويس فيشر. مصدر سابق. ص١٢٢.

١٨ - جلال الحفناوي. مصدر سابق.ص١٤١.

(*)بدأت الحركة في١٧ تشرين الاول(اكتوبر) ١٩١٩، (يوم الخلافة) وعقد مؤتمر للخلافة في ٢٤ تشرين الثاني(نوفمبر) في دلهي واشتركت فيه الهند كلها ، وترأسه غاندي ، وفي المؤتمر الثاني في امريتسار اواخر عام ١٩١٩ ، تقرر ارسال وفد الى اوربا لشرح قضية الخلافة ، وفي المؤتمر الثالث في بومباي في ٢ شباط(فبراير) ١٩٢٠ ، شجبت السياسة الانكليزية تجاه الدولة العثمانية ، وفي عام ١٩٢٤، اصدرت الحكومة التركية قراراً بالغاء الخلافة كقانون ودستور وبذلك انتهت الحركة. الا ان هذه المرحلة اشرت حقبة من التعاون الوثيق بين الحركة وحزب المؤتمر وتطبيق سياسة التعاون في الهند. انظر: رومن رولان. مهاتما غاندي.ترجمة عمر فاخوري.منشورات دار الافاق الجديدة.بيروت.الطبعة الاولى.١٩٨١. ص٤٨-٤٩. ايضاً: غاندي قصة تجاربي. مصدر سابق . ص٥٥١-٥٥٤. ايضاً: اشتياق حسين قريشي. مصدر سابق . ص٤٤-٤٦. ايضاً:
-Sir verney Lovett op . cit . pp . 272-273.

١٩ -جواهر لال نهرو . قصة حياتي . مصدر سابق . ص ١٠٣-١١٥ .

٢٠ -جلال الحفناوي.مصدر سابق.ص١٤١.

٢١ - ميشيل بريشير، صورة زعيم جواهر لال نهرو.تعريب نخبة من الجامعيين.منشورات المكتبة الاهلية. بيروت. ١٩٥٩. ص٢١٨-٢١٩.

٢٢ - نورمان د.بالمر . النظام السياسي في الهند.ترجمة محمد فتح الله الخطيب.مكتبة الانجلو مصرية.مصر.١٩٦٥. ص٢٥٧.

23-Palmer . Palmer. Indai. In. George Mcturnan Kahin(ed) .Major Government Of Asia.Cornell University Press. New York .1963 .p.336.

24-Ibid. p.359.

٢٥ –سامي منصور. انتكاسة الثورة في العالم الثالث. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. ١٩٧٢. ص٩٤.

٢٦ – بارينجتون مور. مصدر سابق. ص٣٦٧.

٢٧ – نورمان د.بالمر . مصدر سابق . ص٢٥٧ .

٢٨ – نقلاً عن: سعيد رشيد عبد النبي . المعارضة في النظام السياسي الهندي . رسالة ماجستير (غير منشورة) . كلية القانون والسياسة . جامعة بغداد . بغداد . ١٩٨٦. ص١٦٠ .

29–Palmer.op.cit.p.336.

30–Palmer.op.cit.p.336.

31–Pran Chopra. pran Chopra . C hange and Stability in the Indian polity . In . V.A.pai panandiker and Ashis Nandy (ed) . Contemporary India . Tata Mc Graw-Hill Publishing Company Limited . New Delhi . 1999 .pp.170-171.

32–Lok Raj Baral.Political Parties and Governance in South Asia.In V.A.Pai Pananandiker(ed).Problems of Governance in South Asia. Konark Publishers PVTLTD.New Delhi.2002.p.177.Also.Subhash C.Kashyap.Working of the Constitution of India. . in V. A pai Panandiker (ed) .Fifty years of Swaraj . Konark publishers PVt LtD .New Delhi,1998.p.167.

33- Richard L.park. India's Political System. Prentice-Hall,Inc.New Jersey.1967.p.57.

34 –Palmer.op.cit.p.363.

٣٥- تدير لجنة الانتخابات كل الاجراءات والاستعدادات للانتخابات،من انتخابات البرلمان والسلطة التشريعية في الولايات،وانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه.واللجنة هيئة دستورية مستقلة شكلت بموجب الفقرة ١ من المادة ٣٢٤ من الدستور الهندي منذ انبثاقها عام ١٩٥٠،وحتى تشرين الأول(اكتوبر) عام ١٩٨٩ إذ كان عمل اللجنة كهيئة منفردة بعضو واحد يعرف برئيس لجنة الانتخابات.وفي ١٦ تشرين الأول(اكتوبر) ١٩٨٩ عين رئيس الجمهورية عضوين في لجنة الانتخابات في مستهل الانتخابات العامة لمجلس الشعب التي جرت في شهري تشرين الثاني(نوفمبر)و كانون الاول(ديسمبر)١٩٨٩ وتوقف العضوان عن أداء مهمتهما في ١كانون الثاني(يناير)١٩٩٠ عندما تم إلغاء منصب هذين العضوين،ومرة أخرى في ١ تشرين الاول(اكتوبر)١٩٩٣،عين رئيس الجمهورية عضوين أخرين في لجنة الانتخابات بموجب قانون قواعد الخدمة في اللجان الانتخابية وإجراءات العمل لعام ١٩٩١،الذي أكد أنه في حالة الخلاف في الرأي بين رئيس لجنة الانتخابات وعضوي اللجنة،فالامر يحل من قبل اللجنة بأغلبية الاصوات.وقد صدق على بنود القانون بإجماع القضاة في ١٤ تموز(يوليو)١٩٩٥.وللمزيد من التفاصيل أنظر:ستار جبار علاي.النظام الانتخابي في الهند.في نظام عساف(محرراً).النظم الانتخابية في العالم.مركز عمان لدراسات حقوق الانسان.عمان.٢٠٠٧.ص١٠١-١٠٢.

٣٦ – المصدر نفسه.ص١٠٢-١٠٣.

37–Abdul Jabar Abid Mustafa .op.cit.pp.119-121.

38–Palmer.op.cit.p.340.

٣٩ – احمد فارس عبد المنعم . النظام السياسي الهندي: الواقع والمستقبل . اوراق اسيوية . العدد ١٢ . شباط ١٩٩٧ . مركز الدراسات الاسيوية . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة. ١٩٩٧.ص٢٧ .

40–Venkate Swer Rao Adivaju. Nehrus , Gandhis Goops . See Satya Publications. Hyderabad. India. 1994.p.140-141.

41–Sankar Ghose. Leaders of Modern India . Allied publishers private Limited. New Delhi. 1980.pp.401-402.Also.Satish C.Aggarwala and Adish C.Aggarwala.Legacy of Indira Gandhi. Socialist publications. New Delhi. 1985.pp.73-74.

42–D.P.Mishra. The post-Nehru Era, Political Memoirs. Har-Anand Publication. New Delhi. 1993.p.86.Also.P.C.Alexander.The Perlis of Democracy. Somaiya Publications Pvt.Ltd.Bombay.1995.p.60.

٤٣– احمد فارس عبد المنعم . مصدر سابق . ص٢٩ .

٤٤ –وكان من اهم قرارات الاجتماع قرار باقصاء بيناي لال الذي شغل منصب وزير الدفاع لمدة ستة اعوام من عضوية الحزب (لنشاطاته غير الديمقراطية والاوتوقراطية وغير المتوازنة التي اساءت الى فكرة الحزب) وأقصي ايضاً ف.سي.شوكلا الذي شغل منصب وزير الاعلام بتهمة اساءة استعمال السلطة. وللمزيد انظر :– تجربة التحالف مع البورجوازية الوطنية ، مراجعة للاخطاء ونقد ذاتي . ترجمة فالح عبد الجبار . سلسلة تجارب حزبية رقم ١٠ . دار ابن خلدون . بيروت . الطبعة الاولى . ١٩٧٩ . ص٧ . ايضاً : Sankar Ghose.op.cit.p.415.

45–Abdul Jabar Abid Mustafa.op.cit.p.135 .

ايضاً :– وحيد محمد عبد المجيد. الخريطة السياسية للهند بعد حزب المؤتمر الجديد. مجلة السياسية الدولية . العدد ٥٣.يوليو ١٩٧٨.ص١٤٥ . ايضاً :– احمد فارس عبد المنعم .عودة انديرا الى الحياة السياسية الهندية.مجلة السياسة الدولية.العدد ٥٥.يناير ١٩٧٩ . ص٩٧–٩٨ .

46–Satish C.Aggarwala and Adish C.Aggarwala.op.cit.p.91.

47–Lok Raj Baral.op.cit.p.171.Also.Minhaz Merchant. Rajiv Gandhi, The End of Adream. viking . New Delhi . 1991.p.157.

ايضاً :– خالد عبد العزيز الجوهري . الازمة السياسية في الهند . السيناريو والتداعيات .مجلة السياسة الدولية . العدد ١٣٧ . يوليو ١٩٩٩.ص٢٣٤–٢٣٥ . ايضاً :– احمد عبد الحافظ . خريطة القوى السياسية في الهند . في ملف. الهند ... دولة الالفية الثالثة . ص٢ . المصدر :–
http:/ www . aljazeera-net/in-depth/india/2002/8/8-15-1.htm.

48–Lok Raj Baral.op.cit.177.

49–S.S.Bhandare .Economic Progress in the Context of Industrialization and Globalistion.In .Peter Ronald de Souza(ed).Contemporary India - Transitions . Sage Publications. New Delhi.2000.pp.81-95.

ايضاً :– عبد الرحمن عبد العال . الانتخابات ومستقبل الاستقرار السياسي في الهند . مجلة السياسة الدولية . العدد ١٢٥. يوليو ١٩٩٦. ص١٨٢–١٨٣.ايضاً :– تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١ . مركز معلومات قراءة الشرق الاوسط. مصر . ٢٠٠١ . ص١٥٠–١٩٧.

٥٠–براكريتي غوبتا. الهند:حزب المؤتمر وحلفاؤه سيشكلون الحكومة المقبلة. جريدة الشرق الاوسط.العدد١١١٢٨. بتاريخ٢٠٠٩/٥/١٧.

Pramit Mitra and Teresita C.Schaffer,India; Expect Turbulence. South Asia Monitor, Number71, June 3,2004.pp,1-2.also Santosh Sagar and Teresita C.Schaffer, India's Budget; Modest Reform,Modest Poupulism,South Asia Monitor, Number73,August 1,2004, pp1-2. -٥١

٥٢ – محمد السيد سليم.القضايا الاستراتيجية العشر الكبرى في جنوبي آسيا. مجلة السياسة الدولية. العدد١٧٧. يوليو ٢٠٠٩. ص٩١-٩٢.

٥٣ – كاتارينا كينفال وتيد سفينسون.القومية الهندوسية وسياسة الشتات وبناء الدولة في الهند. في مارك جورجنسماير وآخرون. صعود القومية الدينية:حالة الهند.مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.ابو ظبي.الطبعة الأولى. ٢٠١٢. ص٢٤-٢٥.

54-Richard L.Park.India's Political System. Prentice-Hall,Inc.New Jersey.1967.p.71.

٥٥ –بالمر . مصدر سابق . ص٢٨٠ .

٥٦ –احمد فارس عبد المنعم . النظام السياسي الهندي . مصدر سابق . ص٢٧ .

٥٧ –محمد جواد علي.النظام السياسي في الهند.في مجموعة باحثين.النظم السياسية في العالم الثالث. مصدر سابق.ص٢٤٣.

58-Sankar Ghose.op.cit.p.410.

59-Richard L.Park.op.cit.p.71.

60-Palmer.op.cit.p.345.Also.Veara .Micheles Dean.op.cit.p.214.

٦١ –احمد فارس عبد المنعم . النظام السياسي الهندي . مصدر سابق . ص٢٧ .

62-13th Lok Sabha Elections-Pre-Poll Scenario.Spotlight on Regional Affairs.Institute of Regional Studies, Islamabad.Vol.XVIII.No.9.Sep.1999.pp.2-3.

٦٣ –والاحزاب هي شيفا سينا ودرافيرا مونتيرا كازاجام ولوك دال القومي الهندي وماروماالارشي درافيدا مونتيرا كازاجام ومؤتمر اورنتشال وحزب جانترانتريك باهوجان ساماج وحزب ساماتا وبيجو جاناتا دال وتيلجو ديسام ولوك شاكتي واكالي دال وبتال ماكال كانتشي ومؤتمر لوكترانتيك . وللمزيد انظر :- احمد عبد الحافظ . مصدر سابق . ص٣-٤ .

٦٤- جريدة الشرق الاوسط.العدد١١١٢٨.بتاريخ٢٠٠٩/٥/١٧.

٦٥- انظر:- الجزيرة نت .٢٠٠٥/١٢/٣١.

٦٦ – كاتارينا كينفال وتيد سفينسون.القومية الهندوسية وسياسة الشتات وبناء الدولة في الهند. في مارك جورجنسماير وآخرون.صعود القومية الدينية:حالة الهند.مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.ابو ظبي.الطبعة الأولى.٢٠١٢.ص٢٥.

٦٧ – عماد قدورة. نتائج الانتخابات الهندية:الدلالات الاستراتيجية.ص ٣- ٥.

المصدر:http://studies.aljazeera.net/report/2014/05/201452011112521998 4.htm

٦٨ -شارك اكثر من ٦٠٠ مليون ناخب في الانتخابات العامة عام ٢٠١٩،واستغرقت ستة اسابيع،وتفوق حزب بهاراتيا جاناتا فيها بحصوله على ٣٠٣ مقعداً لوحده وهي نسبة ٥٥,٩% من المقاعد،وبلغ عدد المصوتين للحزب ٢٢٩,٠٧٦,٨٧٩ مليون ناخب أي نسبة ٣٧,٣٦% من الاصوات.وبرز الحزب في الولايات الهندية المهمة والتي تضم ولايات مثل ماديا براديش وراجستان وبيهار،واوتاربراديش باكثر مما في عام ٢٠١٤،وحصل على

حصة قوية في شرق البلاد،وتزايد عدد مقاعده في غرب البنغال ليصل الى ١٨ مقعد متفوقاً على حصة الحزب الاقليمي الاقوى وهو مؤتمر ترينامول.وحصل على ثمانية مقاعد في شرق ولاية اوديشا.وتفوق الحزب بحوالي ٥٠% من المقاعد في ١٣ ولاية،وهيمن على ولاية هيمتشال براديش،الولاية الشمالية الصغيرة وحصل على نسبة ٦٩,١ من نسبة اصواتها.وللمزيد من التفاصيل انظر: India election results 2019: Narendra Modi secures landslide win. https://www.bbc.com/news/world-asia-india-48347081.

٦٩ – براكريتي غوبتا.تنامي الأصولية الهندوسية يهدد نسيج الهند الاجتماعي وثقافتها العلمانية التعددية.جريدة الشرق الأوسط.العدد١٣٢٩٢.بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٠.

٧٠ – عماد قدورة.مصدر سابق.

٧١– دخلت الشيوعية الى الهند بعد فترة قصيرة من الثورة البلشفية في روسيا، وتأسس الحزب الشيوعي الهندي عام ١٩٢٠، وانتشرت الخلايا الشيوعية في عدد قليل من المدن الهندية وحاولوا التغلغل في حركة اتحاد التجارة وبعد الاستقلال عام ١٩٤٧، عاد الحزب الشيوعي الهندي الى التوافق مع (مجرى الحرب الباردة في متحدثي التيلجو، وبدأت ثورة مسلحة ضد الحكومة،وارتبط الزعماء الشيوعيين بالمشاركة في هذا التحرك،الا ان نجاحهم تراجع اثر السياسة الحازمة والذكية للحكومة، وقيام حركة بهودان بقيادة فينوبهاف، مما ادى الى تراجع النفوذ الشيوعي في الولايات الهندية ثم جاء الانقسام داخل صفوف الحزب عام ١٩٦٤. وللمزيد انظر:– Palmer.op.cit.pp.354-355.

ايضاً :– محمد جواد علي . مصدر سابق . ص ٢٤٥ .

72–Palmer.op.cit.p.385.

٧٣– محمد جواد علي . مصدر سابق . ص٢٤٥ .

٧٤ –سامي منصور . مصدر سابق . ص٩٦ .

٧٥ –سعيد رشيد عبد النبي . مصدر سابق . ص١٦٦–١٦٨ .

٧٦ –احمد فارس عبد المنعم . النظام السياسي الهندي . مصدر سابق . ص٣١–٣٢ .

٧٧ – أحمد الابراشي. انتخابات الهند...ومستقبل حزب المؤتمر.مجلة السياسة الدولية. العدد ٩٩. يناير ١٩٩٠.ص٢١٨.

٧٨ – أحمد فارس عبد المنعم . النظام السياسي الهندي . مصدر سابق . ص٣٢ .

٧٩ – أحمد عبد الحافظ . مصدر سابق . ص٢ .

80–Lok Raj Baral.op.cit.p.176.

81–Myron Weiner.India At The Polls.American Enterprise Institute For Public Policy Research.Washington.1978.pp 20-22.

٨٢ – نورمان د.بالمر . مصدر سابق. ص٢٩٢.

83–Richard L.Park.op.cit.p.71.

٨٤ –عبد الرحمن عبد العال . الهند . في محمد السيد سليم ونيفين عبد المنعم مسعد (محررين) . العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا . مركز الدراسات الأسيوية . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة . ١٩٩٧ . ص٥٣٣ .

٨٥ – تأسس حزب اكالي دال في عام ١٩٢٠ ، وكان من ابرز زعماءه المعلم تارا سنغ (١٨٨٥–١٩٦٧) وقام الحزب بدور فاعل في النضال من اجل الاستقلال الهندي، وتعد طائفة السيخ الاكثر تماسكاً فيما بينها وللحزب

جناح عسكري وايديولوجية تهتم بالزراعة ويعتمد الحزب على كبار المزارعين بسبب ازدهار الزراعة في ولاية البنجاب . وللمزيد عن تأسيس الحزب ودور المعلم تارا سنغ انظر :-

Ramesh Chander Dogra and Gobind Singh Mansukhani.Encyclopaedia of Sikh Religion and Culture. Vikas Publishing House PVT LTD.New Delhi.pp.16&463.

٨٦ -سعيد رشيد عبد النبي . مصدر سابق . ص١٨٥ .

87-Palmer.op.cit.p.347.

٨٨- جان بيير دارودو.الهند وأزمة السيخ.ترجمة ناظم عبد الواحد جاسور.معهد الدراسات الاسيوية والافريقية.الجامعة المستنصرية.بغداد.١٩٨٥.ص٨.

٨٩- لقد تضمن قرار (انائدو بورصحاب) مطالب عديدة أبرزها:-

أ- ان ولاية البنجاب الجديدة ستتشكل من جميع المناطق التي تتحدث اللغة البنجابية.

ب- جعل مدينة شانديغار عاصمة للبنجاب.

ت- لايجوز للحكومة المركزية التدخل في شؤون ولاية البنجاب الا في حدود الدفاع والعلاقات الخارجية والعملة والمواصلات.

ث- ان تكون اعمال الري في البنجاب تحت سيطرة واشراف الولاية .

ج- المطالبة بمزيد من المشاريع الصناعية في البنجاب.

ح- ان يكون التجنيد في الجيش على اساس الكفاءة وليس على اساس عدد السكان.

خ- عدم تهجير الفلاحين السيخ من منطقة تيراي في ولاية اوتار براديش والسماح لهم بالبقاء.

د- منح المزيد من السلطات للولاية وتحديد سلطات الحكومة المركزية.

ذ- اقامة محطة راديو لالتقاط الصلاة من المعبد الذهبي في امريتسار.

ر- منع بيع التبغ والكحول حول ساحة المعبد الذهبي.وللمزيد من التفاصيل انظر نص القرار في:-
V.D.Chopra and Others.Agany of Punjab.Patriot Publishers.New Delhi.1983,pp215-224.Also.Ramesh Chander Dogra,op.cit,p,31.

٩٠- جان بيير دارودو.مصدر سابق.ص٨.

91-Ramesh Chander Dogra,op.cit,p ,17.

٩٢-تعرض حزب اكالي دال الى اول انشقاق له في عام ١٩٦٢،واصبح هناك حزبان يحمل كل منهما اسم الحزب،وكان الاول بقيادة المعلم تارا سنغ،وقاد الثاني سانت فاتح سنغ،وجاء صدور قرار الحكومة المركزية بجعل مدينة شانديغار عاصمة مشتركة لولايتي البنجاب وهاريانا عام ١٩٦٦،عاملا مهما في انقسام الحزب الى ثلاثة احزاب يحمل كل منها اسم الحزب ايضا،وكان الاول منها بقيادة سانت فاتح سنغ وهو الاقوى،وتزعم الثاني غورتام سنغ،وتزعم الثالث دارشان سنغ فيرومان الذي توفي عام ١٩٦٩،بعد صيامه حتى الموت احتجاجا على عدم اعادة شانديغار الى ولاية البنجاب.وللمزيد انظر:- سعيد رشيد عبد النبي.مصدر سابق.ص٨٧.ايضا: جمال الدين محمد علي.اغتيال انديرا غاندي،ومستقبل القارة الهندية. مجلة السياسة الدولية . العدد ٧٩ . يناير ١٩٨٥.ص٢٠٥.

٩٣- سعيد رشيد عبد النبي.مصدر سابق.ص١٨٨-١٨٩.

٩٤- أدت الاشتباكات في عام١٩٨٤،الى تدمير ولاية البنجاب،وكانت البلاد تسير نحو أسوأ مرحلة من مراحل العنف والتمرد المدني،وسميت عملية اقتحام المعبد الذهبي بعملية النجم الازرق،واسفرت عن مقتل مئة جندي على الاقل.وللمزيد من التفاصيل انظر:جمال الدين محمد علي.اغتيال انديرا غاندي،ومستقبل القارة

الهندية.مصدر سابق.ص٢٠٦.ايضا: جان بيير دارودو.مصدر سابق.ص١٠.ايضا: سانشيتا سينها ومفضل خمري. أغتيالات غيرت مجرى التاريخ.ترجمة ضحى الخطيب.الدار العربية للعلوم ناشرون.بيروت.الطبعة الاولى.٢٠٠٧.ص٤٠.

٩٥- جمال الدين محمد علي.اغتيال انديرا غاندي،ومستقبل القارة الهندية.مصدر سابق.ص٢٠٤.

٩٦- أيمن ابراهيم الدسوقي.الانتخابات العامة في الهند(١٩٥٢-١٩٩٦).في صلاح سالم زرنوقة(محررا).الانتخابات البرلمانية في دول الجنوب.مركز دراسات وبحوث الدول النامية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.١٩٩٧.ص١٣٨.

٩٧ – عزيزة سامي. الهند عام على حكم راجيف غاندي الاستمرارية والتحول .مجلة السياسة الدولية. العدد ٨٤ . ابريل ١٩٨٦.ص٢٠٤.

٩٨- كمال المنوفي. انديراغاندي ... والمعارضة السياسية .مجلة السياسة الدولية . العدد ٤٢ . اكتوبر ١٩٧٥.ص١٣٣.

٩٩ – سعيد رشيد عبد النبي.مصدر سابق.ص١٩٥.

١٠٠ – المصدر نفسه.ص١٩٧.

١٠١- سعيد رشيد عبد النبي.مصدر سابق.ص١٩٨-١٩٩.

102 Minhas Merchant,op,cit,pp,152-153.

١٠٣- محمد جواد علي.التاميل والمشكلة السريلانكية.في مجموعة باحثين.الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث.مركز دراسات العالم الثالث.كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد.١٩٨٩.ص١٥٦-١٥٧.

١٠٤- يرتبط حزب درافيدا مونتيرا كازاجام بروابط وثيقة مع جبهة نمور تحرير ايلام وخصوصا الجناح المتطرف في الحزب والذي له ارتباط ايديولوجي وثيق مع الجبهة.وللمزيد انظر:- Minhas Merchant,op,cit,pp,295-297.ايضا: احمد الابراشي.نتائج الانتخابات في ولاية (تاميل نادو) وتاثيرها على مستقبل القوى السياسية في الهند. مجلة السياسة الدولية . العدد ٩٦ . ابريل ١٩٨٩.ص١٩٢.

١٠٥- احمد الابراشي.انتخابات الهند...ومستقبل حزب المؤتمر. مجلة السياسة الدولية.العدد ٩٩ .يناير ١٩٩٠.ص٢١٨.

١٠٦ – خالد عبد العزيز الجوهري.مصدر سابق.ص٢٣٤.

١٠٧- احمد عبد الحافظ.مصدر سابق.ص٢.

١٠٨ -جريدة الشرق الاوسط.العدد١١١٢٥.بتاريخ٢٠٠٩/٥/١٤.

١٠٩ – بدأت التشكيلات السياسية الكشميرية قبل التقسيم في عام ١٩٤٧، وهو العام الذي أعلنت فيه بريطانيا انسحابها من شبه القارة الهندية ومنح بعض المناطق الحق في اختيار الانضمام إما إلى الهند وإما إلى باكستان.وتكونت بعض التنظيمات قليلة العدد مثل جمعية الشباب المسلم على يد تشودري غلام عباس في جامو عام ١٩٢٢ وحزب غرفة المطالعة على يد الشيخ عبد الله في سرينغار عام ١٩٣٠.وكانت أغلب نشاطات هذه التشكيلات تتمثل في الاعتراض على بعض قوانين المهراجا هاري سينغ التي تمنع خطبة الجمعة وبعض تصرفات الجنود الهنود التي اعتبرها المسلمون مهينة للإسلام.ثم اتخذت طابعا أكثر تنظيما عندما تظاهر المسلمون في ١٣ تموز(يوليو) ١٩٣١ للاعتراض على سياسات المهراجا سينغ وقتلت الشرطة آنذاك ٢٢ كشميريا مسلما. وأسفرت تلك الحركة الشعبية الغاضبة عن تكوين واحد من أهم فصائل المقاومة في السنوات

اللاحقة وهو المؤتمر الإسلامي لجميع مسلمي جامو وكشمير تحت قيادة الشيخ عبد الله في عام ١٩٣٢. وضم مجموعة من الوطنيين الكشميريين وابرزهم مير واعظ،ومحمد يوسف شاه وبامتداد التمثيل البرلماني الى الامارات الهندية وانغماس الشيخ عبد الله في الحياة البرلمانية وتأثره بجواهر لال نهرو رأى الشيخ أن اسم المؤتمر الإسلامي يعمق من انقسام المجتمع الكشميري على أسس دينية، فأراد بالمؤتمر أن ينتهج التوجه القومي العلماني المرتبط بالهند، واقترح تغيير اسم المؤتمر الإسلامي إلى المؤتمر الوطني وقام الشيخ بحل المؤتمر الاسلامي رسميا واستبداله بالمؤتمر الوطني لجامو وكشمير عام ١٩٣٩،وبرزت اهتمامات الحزب في القضايا السياسية والاجتماعية والاصلاح الزراعي وغيره،غير أن هذا التغيير لم يرق للكثير من أعضاء المؤتمر الذين سيطر عليهم الخوف من أن يصبح المؤتمر الوطني امتدادا لحزب المؤتمر الوطني الهندي، وتزعم هذا الفريق تشودري غلام عباس. ومنذ ذلك الوقت والمقاومة الكشميرية تنقسم إلى تيارين كبيرين تفرعت عنهما العديد من الأحزاب والجماعات والجمعيات، تيار قومي علماني يفضل الانضمام إلى الهند وآخر وطني إسلامي يريد الانضمام إلى باكستان ،.وللمزيد من التفاصيل انظر:- الاستر لامب.كشمير ميراث متنازع عليه ١٨٤٦-١٩٩٠.ترجمة سهيل زكار.دمشق.١٩٩٢.ص١٤٦-١٤٨.

110-Election in IHK,1951-1999;Democratic Process Versus the Right of Self-Determination.op,cit,p,46.

١١١ -أحمد عبد الحافظ . مصدر سابق . ص٢ .

112 - http://www.elections.in/jammu-and-kashmir/#info_id3.

113-Peter Ronald de Souza.Negotiations Towards aPolitical community;Parties and the Electoral Process in India.In V.A.Pai Panandiker and Ashis Nandy(ed).CotemporaryIndia,op.cit,pp,202-204.Also.Myron Weiner,op.cit,pp,89-90.

١١٤ - براكريتي غوبتا.رئيس وزراء الهند يعلن استعداده للعودة الى التحالف مع اليسار بعد الانتخابات.جريدة الشرق الاوسط.العدد١١٠٩٧.بتاريخ٢٠٠٩/٤/١٦.

١١٥ - عماد قدورة. مصدر سابق.٣-٥.

١١٦ -روميلا ثابار.هل ستسلك الألفية طريقنا؟ في روميلا ثابار(محررا).مصدر سابق.ص٣٨.